الفصـــل الثانـــي:-
التطور التاريخي لمجانية التعليم العام قبل الجامعي في مصر ومصادر تمويله

واقع مجانية التعليم العام في ومصر مصادر الإنفاق عليه

التمهيد:

المحور الأول: تطور مجانية التعليم العام في مصر

أولاً: مجانية التعليم المصري في عهد محمد علي .

ثانياً: مجانية التعليم المصري العام أثناء الاحتلال البريطاني [١٨٨٢-١٩٢٣] ٠

ثالثاً: مجانية التعليم المصري حتى ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢.

رابعاً: المجانية في عهد الثورة (ثورة ١٩٥٢).

خامساً: مجانية التعليم المصري العام منذ الانفتاح الاقتصادي [١٩٧٤] وحتى الآن.

المحور الثاني : مصادر الإنفاق علي التعليم العام في مصر:

١-التمويل الحكومي

٢- التمويل غير الحكومي :

أ- الطالب

ب- المشاركة الشعبية

جـ المساعدات الخارجية

الفصل الثاني
التطور التاريخي لمجانية التعليم العام قبل الجامعي
في مصر ومصادر تمويله

- تمهيد:

إن التعليم هو أحد النظم التي توجه مسار الحياة البشرية لأي مجتمع إنساني فهناك علاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. وعلي الرغم من أن أمثله من البلدان مثل ألمانيا ، اليابان ، وكوريا ، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون علي التوالي تشير إلي أن الشعب المتعلم يشكل انطلاقة لتأمين أداء اقتصادي عالي الدرجة. إلا أنها واقعيا ليست علاقة سببية فالنمو الاقتصادي يؤدي إلي استثمار أكبر في التعليم الجيد والكفء يحث علي النمو الاقتصادي.

قد يكون الأمر صحيحا من الناحيتين في أن معا، ويبقي السؤال الأكبر صعوبة وهو : إذا كان التعليم مفيدا للاقتصاد فلماذا لم يتحقق في بلدان كثيرة التعليم للجميع حتى الآن ؟ تدعي أغلبية الحكومات أن هدفها يمكن في تأمين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، إلا أن عددا كبيرا منها فشل في استخدام أداء التعليم لدعم هذا النمو ، فهل يعود السبب في ذلك الي غياب وتهميش مبدأ تكافؤ الفرص والديمقراطية في التعليم والعدالة الاجتماعية ؟

أم كون المحافظة علي عدم المساواة في التعليم والمستوي الاقتصادي يلائم النخب الحاكمة ؟حيث أصبح الزعماء السياسيون ماهرين في محوره خطاباتهم حول أهمية التعليم إلا أنهم يميلون بشكل اقل الي الاعتراف بهذه الأهمية عند تحديد الميزانية [١].

ومع ذلك لا يمكن تجنب دور الدولة في تمويل التعليم خاصة قبل العالي لضمان أفضل قدر من التعليم للجميع . لقد أطلق البنك الدولي فكره التعليم مقابل كلفه محددة إلا أنه يتمسك اليوم وبشده بأن تعميم التعليم الأساسي لن يتحقق إلا إذا كان إلزاميا ومجانيا في أن واحد.

أن التعليم هو الأمن القومي لأي مجتمع وهو تصور استراتيجي يضعه المجتمع للحفاظ علي قوته وتماسكه. [٢].

لقد أصبح الإنفاق علي التعليم بشكل مستمر وفعال ضرورة قومية لإنتاج مخرج تعلمي يساعد علي النهوض اقتصاديا بمجتمعة ودفع عجلة التنمية [٣].

لذلك سيتم تناول تطور مجانية التعليم المصري علي أساس أن هدر المجانية يؤدي إلي فقد العملية التعليمية لمضمونها وأهميتها وفاعليتها في بناء القوي البشرية الممثلة لمجتمع متقدم أو قوي بشرية ممثلة لمجتمع نام لا يلحق بركب التطور والتقدم العالمي.

أولا:- مجانية التعليم المصري في عهد محمد علي:-

لقد نشأ التعليم الحديث في مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر مع بداية حكم محمد علي وبناء الدولة الحديثة في مصر ، حيث ترك التعليم الديني واستقدم نظام التعليم الأوربي والفرنسي تحديدا من خلال بناء المدارس وإرسال البعثات الدراسية [٤].

---

(١) جون دانيال (٢٠١٢)- المدير العام المساعد لشئون التربية – الأردن نشره قطاع التربية في اليونسكو ابريل ص ١ - متاح في:--www unesco-org/ education

(٢) محمد صالح نبيه: تطوير النظام التعليمي نظرة مستقبلية، موسوعة التعليم فى عصر العولمة، القاهرة، دار الكتاب المصرى، ص ص ٣٣-٢٤

(٣)Nicholas barr(٢٠٠٣): and howard glennerster-theeconomicconsequences of American education-lehigh university-volume pp ٧٣.

(٤) شبل بدران(٢٠٠٩):التربية المدنية التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان،-القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط ١ -ص ٥١،ص ٥٢

وبالرغم من أن محمد على اتجه إلى الأمم الغربية التي سبقته في ميدان الحرب والاقتصاد – فرنسا، انجلترا وايطاليا- في بدايات اهتمامه بالتعليم ولكي يحصل على ما يحتاج إليه من المتخصصين لبناء دولته وجيشه ونهضته ، إلا انه في ذات الوقت أدرك أن هؤلاء الأجانب إنما تحكمهم مصالحهم الشخصية أولا وإنهم إرهاق مادي لدولته ثانيا بالإضافة إلى جهلهم باللغة العربية واحتياجهم لمترجمين وهذا ما دفعه ألا يطيل استخدامهم بل يتجه بشكل رئيسي إلى الاعتماد على أبناء البلد في بناء نهضته ونظامه التعليمي

إن سياسة محمد على التعليمية والسلم التعليمي فى هذه الفترة جاء على نظام الهرم المقلوب لأن محمد على كان يريد نهضة سريعة ولم يكن من وراء إنشاء المدارس تثقيف الشعب ونشر المعرفة بين إفراده ومن هنا جاء الرأي القائل بان محمد على انشأ المدارس لسد حاجة الجيش والمصانع ودوائر الحكومة ويؤكد هذا الرأي تاريخ إنشاء المدارس في حين أنشئت أول مدرسة خصوصية عالية وهى الهندسة بالقلعة عام ١٨١٦لم تنشأ أول مدرسة تجهيزية إلا عام ١٩٢٥ولم تنشأ المدارس الابتدائية (المبتديان) إلا عام ١٨٣٣ [١].

ولعل ابرز ملامح اهتمام محمد على بالتعليم فى مصر انه لم يكن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الحديثة فى أوائل إنشائها خاضعا لقيود من شأنها قصر التعليم على فئة دون الأخرى بل إن المسئولين عن التعليم كانوا يشجعون أبناء جميع فئات الشعب على الالتحاق بهذه المؤسسات التعليمية مجانا٠

والمجانية المعمول بها آنذاك كانت تعنى التزاما كاملا من قبل الدولة بتحمل كل نفقات التعليم والقيام بدور الأسرة فى كفالة الرعاية الكاملة للناشئة فضلا عن توفير الكتب والأدوات المدرسية بالمجان لكل الدارسين،حيث كانت الدولة تقوم بإطعامهم وكسوتهم وإعطائهم مصروفا شهريا،فقد رأى محمد على تشويقا لتلاميذ المدارس والمكاتب وبحثا لهم عن الجد والنشاط إن يمنحهم مرتبات شهرية تزداد كلما انتقل التلميذ من فرقة إلى التي تليها [٢].

ـ ولقد اتسمت السياسة التعليمية خلال هذه الفترة ببعض السمات أهمها:ـ

أ- اعتبار التعليم وظيفة من وظائف الدولة توجهه الوجهة التي تراها محققة لأغراضها٠

ب- وتتحمل الدولة بذلك مسئولية الإنفاق على التعليم لذا كان التعليم الحديث الذي أنشأه محمد على مجانا حيث كانت الدولة تتكفل بكل شيء ولا يكلف التلاميذ دفع أية نفقات مقابل تعليمهم[٣].

في هذه الآونة ظهرت أهم مبادرة لإصلاح التعليم المصري والتي ارتبطت باسم على مبارك(١٨٢٣-١٨٩٣) وكان له الفضل فى إصدار لائحة رجب ١٨٦٧والتى تعتبر أهم وثيقة لإصلاح التعليم المصري فى ذلك الوقت وتضمنت ضرورة إصلاح أحوال المعلمين والطلاب والإشراف الحكومي على المكاتب الأهلية والتعليم الشعبي ،وبناء المدارس الجديدة والتأكيد على الهوية المصرية [٤].

كذلك من خلال إنشاء ديوان المدارس ١١يناير ١٨٣٦، رسخ على مبارك وكذلك رفاعة الطهطاوي لتعميم التعليم فى مصر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المصريين ولعل أهم عناصر لائحة رجب علي الإطلاق التأكيد وبشده علي توحيد التعليم في المرحلة الأولي عن طريق إصلاح المكاتب الأهلية ورفع مستواها بحيث يمكن أن يعهد إليها بالمهمة التي لم تستطع المدارس الابتدائية الحكومية القيام بها ، بالاضافه الي مساهمة الأهالي في نشر التعليم عن طريق المساعدة في

(١) عبد الرحمن الرافعي(١٩٨٩): عصر محمد على، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة ،ص ٣٩٧
(٢) سامية بغاغو(٢٠٠٧): دراسات فى تاريخ التعليم المصري الحديث، دلتا للطباعة والنشر ، ص ص٤٢ ٤٣
(٣) عنتر لطفي محمد تحليل تاريخي لأسباب مشكلات المجانية في مصر- مجلة كلية التربية – جامعية الإسكندرية ص ١٦٢
(٤) علي صالح جوهر – محمد جمعه(٢٠١٠):الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم- المنصورة- المكتبة العصرية – ط١/ص٢٠٢

الإنفاق عليه من خلال التبرعات وإيرادات الأوقاف والرسوم الدراسية التي اقترح علي مبارك في لائحة رجب أن تفرض علي القادرين من أوليا الأمور[١].

كما تعتبر سنه ١٨٦٦ نقطة تحول من الناحية التعليمية فعندما اجتمع مجلس شوري النواب في أكتوبر ١٨٦٦ نادي الأعضاء بضرورة العناية بالتعليم وتعميمه كوسيلة لتربية الشعب ولقد صدرت عن الأعضاء في المجلس وقتها قرارات كان أهمها:-

أن تتعاون الجهود الأهلية – وهي التي كانت تقوم بالدور الأول الرئيسي حتى ذلك الوقت- مع الجهود الحكومية في مجال تعميم التعليم الأولي تأكيد الصفة الأهلية لتعليم المرحلة الأولي وتدعيمها٠

كما أن هناك بديهية معروفة أن التعليم يعد مقوما أساسيا لصناعة عقل الأمة٠ وبالتالي فان صناعة التعليم تلعب الدور الأساسي أن لم يكن الأهم في تشكيل ما يمكن أن نسميه العقل العام وهذا التشكيل يؤثر أما تأثير في مستقبل الشعوب فان الصناعة لا تأتي من فراغ [٢].

بناء علي ما سبق يتضح لنا أن حكومة محمد علي تركت أمور التعليم الديني في يد علماؤه دون أن تتدخل في شئونه٠

إلا إن حكومة محمد علي أخذت بتلابيب الأمور برمتها في التعليم المدني والذي من دوره أن يعد الموظفين في الدولة وهو ذلك النوع من التعليم الذي يقوم بتربية المواطن علي الطاعة والإخلاص للنظام ومن ثم يترك محمد علي أي فرصه لأي هيئة أخري بالتدخل في هذا النوع من التعليم خشية أن يتم إعدادهم بطريقة قد لا تتفق وإغراض الحكومة وتبع هذا الاحتكار الاهتمام المتزايد بالإنفاق علي هذا التعلم المدني٠

أن الدكتاتور قد يقيم إصلاحا ولكنه لا يقيم النهضة وهناك فرق بين الاثنين ، فالأول بناء يشيد علي ارض أو ماء، أما النهضة فهي ارتقاء إلي اعلي سواء إنسانيا أو سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا ، ولذا بمجرد انهيار حكم محمد علي انهارت نهضة لأنه اخذ من الغرب دون مراعاة لاختلاف السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والايدولوجيا الحاكمة للشعوب وتباينها فيما بينها ٠

إن التعليم ليس سلعة تستورد من الأمم الأخرى وإنما هو عملية اجتماعية محددة بالزمان والمكان والإنسان إما إذا بدأنا بالاقتباس لتحقيق الجودة والتميز فى التعليم وانتهى ذلك الى الأصالة فهذا هو منتهى الإصلاح والتقدم٠

وبناءا على ما سبق ظلت السياسة التعليمية متأثرة بما وضعه محمد على من خطط ونظم ولم يطرأ اى تعديل يذكر فى عصر كل من عباس وسعيد، بيد إنهما حملا كراهية شديدة فى نشر التعليم،فعندما تولى عباس الحكم(١٨٤٩-١٨٥٤) كان هناك العديد من المدارس، فلغي معظمها ،فلقد اعتبر المؤرخون عصر عباس الأول انهيار حقيقي للنهضة التعليمية التى أنشأها محمد على،كما ذكر المؤرخون أن عباس كان يود لو ملأ جميع المدارس بغلمان من الترك وكان يحتقر كل ما هو مصري [٣].

وعندما تولى سعيد الحكم (١٨٥٤-١٩٦٣) لم يوجه عنايته الى إحياء النهضة التعليمية بل كان عهده تخبطا مستمرا فى المجال التعليمي حيث أغلق فى عهده العديد من المدارس ثم أعيد فتحها بل بلغ عدم اكتراثه بالتعليم إن الغي ديوان المدارس قبل مضى خمسة شهور من توليه الحكم [٤].

---

(١) عليه علي فرج(١٩٧٩): التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية-دار المعرفة الجامعية-ص ص٩٢-٩٣.
(٢) سليمان نسيم – ديوان لبيب رزق(١٩٢٣): صباغه التعليم المصري الحديث ودور القوي السياسية والاجتماعية والفكرية- مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر-ص ١٦١.
(٣) عليه علي فرج: التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية - المرجع سابق ص٩٠.
(٤) عبد الرحمن الرافعي (١٩٨٩): عصر محمد على-القاهرة-دار المعارف- الطبعة الخامسة - ص٤٠٠

وهكذا شلت الحركة التعليمية انذاك اللهم إلا من بعض الاجتهادات الفردية لاثنين من رواد الحركة التعليمية هما إبراهيم ادهم ورفاعة الطهطاوي٠

عندما تولى إسماعيل الحكم عقد العزم على إحياء الحركة التعليمية التى عرفتها البلاد فى عهد جده محمد على لقد عمل زيادة ميزانية المعارف فأصبحت فى عهده تصل الى ٢٥الف جنية فى حين أنها فى عهد سعيد لم تتجاوز ١٦الاف جنية.

والجدير بالذكر هنا،انه عندما تولى إسماعيل الحكم لم يبدأ من الصفر كما فعل جده محمد على بل وجد بقايا نهضة تعليمية هائلة متمثلة فى جيل من المتعلمين والمتخرجين من المدارس العليا والتجهيزية والبعثات العلمية فكانوا خير عون له في النهوض مرة أخرى بالتعليم وتوفير الفرص المتكافئة لكافة أبناء الشعب المصري للولوج في مضمار الركب التعليمي ومن ابرز هؤلاء الرواد [رفاعة الطهطاوي، جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده]

والدولة في عهد إسماعيل وضعت سياستها المالية بالنسبة للتعليم على أساس إن تختص الحكومة في الصرف على المدارس التجهيزية والخصوصية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى إعداد الموظفين الحكوميين ، أما التعليم الشعبي وهو تعليم المرحلة الأولى الذي يهدف إلى محو الأمية عند الشعب المصري ونشر الثقافة بين الشريحة الأعم والأكبر من هذا الشعب فيكون تمويله والإنفاق عليه من الأوقاف والجهود الأهلية وتكتفي الحكومة بالإشراف فقط إن هذا الوضع الصعب للتعليم الأولى في عهد إسماعيل مرجعه إغراق مصر وقتها في الديون مما جعل المكاتب الأهلية للتعليم والكتاتيب يصل إلى أربعة أضعاف عام ١٨٧٨. عن ما كانت عليه حينما تولى إسماعيل الحكم عام ١٨٦٣.

تعتبر سنة ١٨٦٦نقطة تحول من الناحية التعليمية فعندما اجتمع مجلس شورى النواب في أكتوبر ١٨٦٦نادى الأعضاء بضرورة العناية بالتعليم وتعميمه كوسيلة لتربية الشعب٠

ولقد صدرت عن الأعضاء فى المجلس وقتها قرارات كان أهمها:-

-أن تتعاون الجهود الأهلية- وهى التي كانت تقوم بالدور الأول الرئيسي حتى ذلك الوقت مع الجهود الحكومية فى مجال تعميم التعليم الأولى٠

-تأكيد الصفة الأهلية لتعليم المرحلة الأولى وتدعيمها عن طريق تدبير موارد للصرف على هذا التعليم خارج نطاق ميزانية الدولة٠

- وعلى ذلك يكون الإنفاق على هذه المدارس من إيرادات الأوقاف ومن تبرعات الاهالى ولذلك دعيت مدارس المرحلة الأولى التى أنشأت فى ظل هذا النظام بالمدارس أو المكاتب الأهلية تأكيدا لصفتها الأهلية كمؤسسات لتعليم المرحلة الأولى خارج نطاق ميزانية الدولة [١].

لائحة رجب ١٣٨٤هجرية نوفمبر١٨٦٧م :-

لقد اخذ على مبارك على عاتقه تحقيق قرارات مجلس شورى النواب انذاك بشأن تعميم التعليم الأولى فأصدرت اللائحة الشهيرة لائحة رجب ولقد تضمنت مبادئ رئيسية منها:-

العمل على توحيد التعليم فى المرحلة الأولى عن طريق إصلاح المكاتب الأهلية ورفع مستواها بحيث يمكن أن يعهد إليها بالمهمة التى لم تستطع المدارس الابتدائية الحكومية القيام بها٠

مساهمة الأهالي في نشر التعليم عن طريق التبرعات وإيرادات الأوقاف والرسوم الدراسية التى اقترح أن تفرض على القادرين من أولياء الأمور [٢].

---

(١)عليه على فرج (١٩٧١): التعليم فى مصريين الجهود الأهلية والحكومية (الاسكندرية، -دار المعرفة الجامعية) ص٩٢،ص٩٣

(٢)عليه على فرج (١٩٧١): التعليم فى مصريين الجهود الأهلية والحكومية ، المرجع سابق صـ٩٥.

وهكذا بدأت تظهر فى المجتمع المصري الدعوة الى المشاركة الشعبية فى التعليم نتيجة لعدم مقدرة الدولة على الإنفاق عليه ومرد ذلك الى سيطرة الرأسمالية العالمية على الاقتصاد المصري وإغراق البلاد في الديون وبدأ يلوح فى الأفق شبح التدخل الاجنبى بداية من أنشاء صندوق الدين ١٨٧٦وفرض الرقابة على الاقتصاد المصري ٠

ولقد ترتب على ذلك التفكير فى إشراك الإباء في نفقات تعليم أبنائهم ولذا صدر في٥ فبراير ١٨٧٤ قرارا يقضي بغرض المصروفات المدرسية علي القادرين من التلاميذ [١].

وعليه كانت الدعوة إلي ترشيد المجانية في السبعينات من القرن التاسع عشر ومن هنا جاء التشابه بين هذه الدعوة وتلك الدعوات والأصوات التي تعلو في المجتمع المصري ألان بترشيد المجانية أو إلغائها بحجة ضعف الإنفاق الدعم علي التعليم ومسئولية المجانية عن تدهور مستوي النظام التعليمي. فالظروف الحالية التي يمر بها المجتمع المصري مشابهة تماما للظروف التي مر بها في القرن ١٩ وذلك من حيث سيطرة الرأسمالية علي الاقتصاد المصري وزيادة عبء الديون الخارجية واتجاه النشاط الاقتصادي إلي المشروعات الاستهلاكية أكثر من المشروعات الإنتاجية فما يترتب عليه الحاجة الى المشاركة الشعبية للنهوض بالتعليم [٢].

ثانياً: مجانية التعليم أثناء الاحتلال البريطاني لمصر ـ الحقبة الأولي من :-[١٨٨٢ــ ١٩٢٣]

ومع زيادة التدخل الأجنبي ووقوع مصر تحت ظل الاحتلال البريطاني الذي كان مؤمنا بان الأمة الجاهلة أسهل في القيادة من الأمة المتعلمة ، نري هنا أن موقف الاحتلال البريطاني كان واضحا من التعليم ونشره وتعميمه حيث عملت سياسة الاحتلال علي الحد من ميزانيات التعليم – أي محاولة إلغاء المجانية- وفرض المصروفات الدراسية وتحديد إعداد الطلاب المقبولين في المدارس والتشدد في الامتحانات ونجلزة التعليم وحصر أهداف التعليم في تخريج موظفين حكوميين في دواوين الحكومة مما أدى إلى تراجع سياسة التعميم والعنت المجانية مما عطل مسيرة التعميم في الفترة ما بين [١٨٨٢-١٩٢٣] [٣].

لقد وضعت حكومة الاحتلال البريطاني نصب عينيها هدف ذا شقين تمثل الأول في الرغبة في نشر شكل بسيط من التعليم بين السكان يتمثل في معرفة مبادئ اللغة والحساب، أما الشق الثاني فكان يتمثل في إعداد طبقة متعلمة ذات مستوى عالي يمكن أن تواجه متطلبات الخدمة في الحكومة٠

لذا حاولت حكومة الاحتلال بتر المجانية بشتى الطرق خاصة قرار ١٨٧٤بالغاء المجانية وبالرغم من هذه المحاولات لقمع العملية التعليمية لأبناء الوطن إلا أن هذه الفترة التاريخية في مصر شهدت من ألوان النضال والكفاح الوطني الكثير خاصة على يد مصطفى كامل الذي أيقظ الحس الوطني، وكذالك محمد فريد الذي انشأ مدارس ليلية لتعليم الفقراء والعمال عام ١٩٠٩، ومطالب مصطفى كامل ١٩١٠الحكومة بجعل التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني لكل فئات المجتمع المصري٠

ونتيجة لما سبق من محاولات من قبل رموز الوطن لتأييد ودعم المجانية في التعليم المصري فان قوى الاحتلال البريطاني همت ببعض المحاولات الإصلاحية مثل تعميم التعليم الأولى ١٩١٧وان كانت محاولات شكلية خاصة قبل الحرب العالمية الأولى ورغبة بريطانية في مهادنة قوى الحركة الوطنية،وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى تخلت

---

(١) يعقوب ارتين(١٨٩٤) – القول التام في التعليم العام – ترجمة علي بهجت – القاهرة – ص ٣٧

(٢)عنتر لطفي محمد – تحليل تاريخي لأسباب ومشكلات مجانية التعليم في مصر- مرجع سابق، ص ص ١٦٤، ١٦٥

(٣) شبل بدران(٢٠٠٩)- التربية المدنية- القاهرة، الدار المصرية اللبنانية- ط١-صـ٥٣

بريطانيا عن كل المشروعات الإصلاحية التعليمية التي نادت بها قبل الحرب، ولكن سرعان ما عادت النهضة التعليمية لتسير جنبا إلى جنب مع النهضة السياسية خاصة في ثورة ١٩١٩ [١].

وما نتج عنها من تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢الذى ألقى بمقاليد الأمور في أيدي أبناء المجتمع المصري ثم صدور دستور ١٩٢٣الذى نص على أن التعليم الإلزامي مجاني وبالتالي بدأت عملية تمصير السياسة التعليمية [٢].

ثم صدور مشروع تعميم التعليم الإلزامي خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما في عام ١٩٢٥ [٣].

ولو قدر لهذا المشروع أن يتم لكان من الممكن أن يحقق الإلزام لإعداد كبيرة من أبناء الشعب ولكن ذلك لم يتحقق لعدم وجود خطة مدروسة قائمة على تصور كامل لظروف البلاد وإمكاناتها، فلقد أشار الخبير الانجليزي [مان] في تقريره ١٩٢٩ " أن الوزارة لم تكن تهتم بأمر التعليم الأولى قدر اهتمامها بالتعليم العالي والثانوي فان كل جنية ينفق على التعليم الأولى يقابله جنيهان ينفقان على التعليم العالي بينما كل جنية ينفق على التعليم العالي في انجلترا يقابله أربعة جنيهات تنفق على التعليم الأولى[٤].

ثالثاً: مجانية التعليم في الفترة الثانية من عهد الاحتلال ـ الحقبة الثانية من : (١٩٢٥-١٩٥٢):-

ولقد تم في هذه الفترة اصدار مشروع التعليم الذي أهتم بالتالي:-

- توجيه العناية برفع مستوى التعليم الإلزامي٠
- إلغاء المصروفات من التعليم الابتدائي سنة ١٩٤٤ومن رياض الأطفال ١٩٥٠ ٠
- إعفاء أولياء الأمور في عام ١٩٤٩ من دفع نفقات الكتب المدرسية والتغذية الابتدائية(أي في المدرسة الابتدائية)٠
- صدور القانون رقم ١٤٣لعام ١٩٥١بشأن توحيد وإدماج نوعى التعليم في المرحلة الأولى في نظام إلزامي موحد مدته ٦سنوات وزوال الفوارق بين المدارس الأولية من جهة ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية من جهة أخرى٠
- وبناء عليه تغير المسمى إلى مرحلة التعليم الابتدائي الإلزامي وقد كان لتعيين طه حسين وزيرا للمعارف ١٩٥٢ أثره البالغ في تطوير وتدعيم التعليم حيث كان من أهم مبادئه أن يكون التعليم كالماء والهواء بالنسبة للفرد [٥].

رابعاً: المجانية في عهد ثورة ١٩٥٢ :-

ومنذ قيام ثورة يوليو١٩٥٢، تغيرت فلسفة الحكم في مصر عما كانت عليه، خاصة فيما يخص قطاع التعليم جاء التغيير مبشرا بمزيد من الجهود التي تستهدف " تعميم التعليم" حسب المصطلح الذي استخدمه مفكرو العهد الليبرالي أو "العدالة الاجتماعية" حسب المصطلح الذي شاع في ثورة يوليو، وكان بوصلة موجهه لسياسات التعليم، وكانت تلك السياسات تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وأقرت مجانية التعليم في جميع مراحله ومستوياته دون تمييز في اللون أو الجنس أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي [٦].

ولعل أهم ما يميز العهد الليبرالي بخصوص الفهم العميق والدقيق لمجانية التعليم وديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ذلك الجدل بين طه حسين وإسماعيل القباني . حيث كان يرى طه حسين إن التعليم كالماء والهواء[٧].

---

(١) عليه علي فرج ـ التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية ـ مرجع سابق ص٥٤.
(٢) عنتر لطفي- تحليل تاريخي لمشكلات المجانية في مصر - مرجع سابق- ص١٦٩
(٣) شبل بدران- التربية المدنية- مرجع سابق-ص٥٤
(٤) عنتر لطفي- تحليل تاريخي لمشكلات المجانية في مصر - مرجع سابق –ص ١٧١
(٥) فاتن عدلي(٢٠٠٦): التعليم بين عبد الناصر والسادات-دراسة مقارنه- ط١ - القاهرة- - دار المعارف- ص١٠٨
(٦) شبل بدران-التربية المدنية-مرجع سابق-ص٥٥
(٧) حامد طاهر(٢٠٠٨)-هل تريدون حق إصلاح التعليم- القاهرة- دار الكتب والوثائق القومية-ص١٤١

كذلك منحت نظارة أحمد نجيب الهلالي المجانية للمستجدين بالمدارس الابتدائية وأعفى المقيدون في جميع الفرق الدراسية. كما نادى الهلالي بأهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والشراكة بين الدولة والشعب والالتزام بالمجانية والاهتمام بالتعليم الفني والتأكيد على تكافؤ الفرص التعليمية، والارتقاء بجودة التعليم في المدارس الأولية والثانوية [١].

من أهم القوانين الخاصة بالتعليم في هذه الحقبة التاريخية التي سبقت ثورة ١٩٥٢ ثم ما بعد ١٩٥٢، قانون رقم ٣٨لسنة ١٩٤٨ لنشر الثقافة الشعبية وتنظيم المدارس الحرة كذالك قانون رقم ٩٠لسنة ١٩٥٠ الذي يمثل أهم التشريعات التي صدرت خلال العهد الليبرالي ،إذ تقررت بموجبة مجانية التعليم الثانوي اعتبارا من ١٩٥١/١٩٥٠ وتلاه القانون رقم ١٢٤لسنة ١٩٥١الذى نص على توحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات، ويجب إتاحته في جميع مراحله ومستوياته إلى جميع أفراد الشعب الذين حرموا منه أصلا بحكم وضعهم الطبقي والاجتماعي، لكي يصبح التعليم فعلا كالماء والهواء [٢].

أما إسماعيل القباني فقد طرح مشروعا لتوحيد المرحلة الأولى من التعليم في نظامين (الأولى والابتدائي) ودمج المدارس الأولية مع المدارس الابتدائية في نظام تعليمي واحد يكون أساسا للتعليم في مصر،مع التحفظ على أن يكون التعليم الثانوي والجامعي غير متاح لكل أفراد الشعب ولكن لذوى الكفاءة فقط [٣].

ولكن نتيجة للدعم الشعبي والسياسي والكفاح الوطني العريق في تلك الحقبة الزمنية كان النصر لوجهة نظر طه حسين في دعم التعليم ومجانيته. لقد رأى طه حسين أن التعليم هو ركيزة الإصلاح الاجتماعي وبالتالي الوعي السياسي كما كان مناديا وبأعلى صوت بإلغاء الفوارق الاجتماعية خاصة في المسار التعليمي مما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

ولقد صدرت مجموعه من القرارات ذات الصلة بإصلاح التعليم المصري في تلك الفترة أهمهما:

القانون رقم ٢١١ لسنه ١٩٥٣ والخاص بإصلاح التعليم الثانوي والذي تم تعديله بالقانون رقم ٥٥ لسنه ٥٧ وكذلك دستور ١٩٦٤ والذي كان منصبا علي إصلاح التعليم خاصة في الستينات٠ القانون رقم ٢١٣ لسنه ١٩٥٦ والخاص بإصلاح التعليم الابتدائي٠ القانون رقم ٥٥ لسنه ١٩٥٧ والخاص بإصلاح التعليم الإعدادي [٤].

وبناءا عليه نلاحظ أن الدولة قد أخذت على عاتقها منذ قيام ثورة١٩٥٢ الإحكام بأمر التعليم برمته وجعله إدارة التنوير الثقافي والسياسي والاجتماعي للشعب في ظل احترام الحريات وعدم هدر المجانية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ٠

لقد أكد الخطاب الناصري مرارا وتكرارا علي رغبة القيادة الحاكمة في مجتمع تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

خامساً: مجانية التعليم المصري قبل الجامعي منذ الانفتاح الاقتصادي وحتى الآنٍ:

لقد بدأت مصر في الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي فعليا منذ عام ١٩٧٤وتمثلت أهم هذه السياسة في انسحاب الدولة من الاضطلاع بمسئوليتها الرئيسية في تمويل التعليم وتوجيهه بما يخدم حاجات الشعب المصري ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان لهذا الانسحاب تأثيرا خطير في تدهور أحوال التعليم العام المكلف بإعداد الفئات العاملة وقصور في استيعاب كل الأطفال في سن الإلزام مع تكدس الفصول وقصور التجهيزات وتدنى حال الأبنية التعليمية، ولقد

---

(١) على صالح جوهر(٢٠١٠)-الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم- المنصورة-المكتبة العصرية- ص٢٠٣
(٢) شبل بدران- التربية المدنية- المرجع السابق- ص٥٤
(٣) شبل بدران- فايز مراد مينا (٢٠٠١)- التعليم ومستقبل المجتمع المدني –مركز الجزويت الثقافي-ط١-ص٢٥
(٤) علي صالح جوهر(٢٠١٠):الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم - مرجع سابق –ص ص٢٠٤ ، ٢٠٥.

كان التعليم الخاص موجود قبل ثورة يوليو ثم قامت حكومة الانفتاح بإعطائه الفرصة والمساحة الأكبر لخدمة الفئات ذات المستوى المرتفع اقتصاديا مما يشكل هدرا للعدالة الاجتماعية [١].

وبناء عليه فان الانتقال من الاشتراكية إلى الانفتاح توالت معه الأزمات الاقتصادية ذات التأثير الاجتماعي كأزمة السكان والبطالة وهجرة أهل الريف إلى المدينة والاتجار بالتعليم وانتشار المدارس الخاصة والتجريبية واللغات ذات المصروفات العالية، فأصبحت العدالة الاجتماعية كما تتمثل في الدساتير والخطط الخمسية في واد والواقع الاقتصادي والاجتماعي في واد آخر. ووجدت بعض الطبقات القادرة فرصتها في التعليم الخاص أما القاعدة العريضة الفقيرة فعانت من التعليم العام في ظل الثقافة الاستهلاكية وقيم الانفتاح والذي عرف بخصخصة التعليم٠

ومن مظاهر ذلك زيادة أعداد المدارس الخاصة التي وصل عددها في عام ١٩٧٧،٧٦المرحلة الابتدائية ٣٠٣، الإعدادية ٢٤٢، الثانوية العامة ١٢١، التجارية١٢مدرسة [٢].

لقد شهدت فترة السبعينات من القرن الماضي عدة تشريعات تخص التعليم وان كانت كما سبق الإشارة ظلت في واد والواقع الفعلي في واد آخر، ومن هذه التشريعات:-

دستور ١٩٧١ والذي من خلال مواده ١٨،١٩،٢٠،٢١ يتضح أنها تركز على فلسفة إصلاح التعليم المصري وتأكيد مجانية التعليم، وتدريس مادة التربية الإسلامية بصورة إجبارية، واعتبار محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني، وإلزامية التعليم واعتباره حق تكفله الدولة للجميع. كما صدرت وثيقة برنامج العمل الوطني المقدمة للمؤتمر القومي العام في يوليو ١٩٧١ وحددت ملامح إصلاح التعليم المصري من خلال الحفاظ على هوية الإنسان المصري والارتقاء بالمعلمين والقضاء على الأمية وتوظيف تكنولوجيا التعليم والتأكيد على البعد الديمقراطي في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية [٣].

قانون ١٣٩لسنة ١٩٨١ الذي وضع قواعد لإنشاء المدارس الخاصة وإدارتها ودعم التعليم الخاص في إطار السياسات والخطط القومية للتعليم بهدف تخفيف العبء عن الدولة ولكنه يمثل مظهر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية[٤].

وما سبق يعد خرقا واضحا لمبدأ المجانية في التعليم لان هذه القواعد السابق الإشارة إليها في إنشاء المدارس الخاصة يعد انجاز واضح لطبقة معينة على حساب القاعدة العريضة ودخول الدولة كشريك في مدارس اللغات التجريبية وهذا عين الهدر لمبدأ مجانية التعليم وإتاحة فرصة أوسع لأبناء القادرين لإتمام تعليمهم والاستمرار في تعميق الطبقية ووضع العقبات أمام أبناء الفقراء٠ ونسب النجاح خير دليل على ذلك ؛ الشهادة الابتدائية عام ١٩٧٩/٧٨ نسبة النجاح للبنين في المدارس الرسمية ٧٦,٤% أما في مدارس اللغات ٩٨,١% ،الشهادة الإعدادية بنين ٧٥,٦% والبنات ٧٧,٥% للمدارس الرسمية٠ أما مدارس اللغات ٩٩,٧% للبنين والبنات . الشهادة الثانوية العامة البنين ٧٠,٥% والبنات ٧٧% للمدارس الرسمية٠ أما اللغات ٩٠,٥% بنات ، ٩٥,٢% بنين [٥].

إضافة إلى ما سبق من قمع وهدر لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فلقد ابتكرت البرجوازية نظام الدروس الخصوصية لتوفير فرص التفوق لأبناء هذه الطبقة على حساب أبناء الفقراء في سباق المنافسة التعليمية . وانتشرت الظاهرة بفعل عوامل كثيرة منها تردى الأوضاع والأحوال الاقتصادية للمعلمين وتدنى مستوى التعليم الحكومي وأنظمة

---

(١) هشام قاسم (٢٠٠٥): الفكر التربوي في عهد السادات ١٩٧٠ل١٩٨١-القاهرة ، دار فرحة للنشر والتوزيع-ص٧٨
(٢) شبل بدران (٢٠٠٠): التعليم وتحديث المجتمع مرجع سابق ص٢٤٨
(٣) دستور ١٩٧١ جمهورية مصر العربية ص ص ١٢،١٣.
(٤) احمد إسماعيل حجى (١٩٩٠): التعليم في مصر - القاهرة--دار النهضة العربية- ص٢٢٢
(٥) احمد أنور(١٩٩٣):الانفتاح وتغير القيم في مصر- القاهرة مصر العربية للنشر والتوزيع- ص ٢٠٨

الامتحانات وبرامج التعليم. وتلك هي الحلول الفردية عن طريق الدروس الخصوصية لتعميق الطبقية والتفاوت الاجتماعي.

ولهذا أصبح التعليم المصري في إطاره المؤسسي مقسما إلى مسارات مختلفة حسب القدرة المالية والاقتصادية للفرد,من عام إلى خاص ولغات وتجريبي, ودروس خصوصية ابتكرتها الطبقة القادرة ماديا لتعميق التقسيم الطبقي الحاد بين من يملك ومن لا يملك مما يشكل سفكا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهدرا لمجانية التعليم أو كما وصفها وزير التعليم الأسبق حسين كامل بهاء الدين بالكارثة التي تعرض لها التعليم المصري.

لقد أصبح القطاع المنزلي يتحمل نصيبا متزايد من تكاليف التعليم كنتيجة لجعل التعليم خصوصيا وذلك بصورة خبيثة كرد فعل لعدم كفاءته الداخلية وقد انعكس هذا الإنفاق من الجيب الخاص لأولياء الأمور على أشياء خارج المدرسة- المدرسة الموازية- كالدروس الخصوصية والكتب الخارجية والتي يمكن ترجمتها على أنها تكاليف لفرص أعلى من التعليم تقع على عاتق أولياء الأمور ذوى الدخول المنخفضة [١].

وبذلك أصبح وبشكل صارخ وواضح هناك تياران في التعليم:التيار الخاص المتميز أما التيار العام الحكومي الذي تتولى الدولة الإنفاق عليه يوصف بالمتدني داخليا وخارجيا [٢].

وفى دراسة أجراها مركز البحوث الثقافي –التابع للمركز المصري لدراسات وبحوث البحر المتوسط للتنمية, خرجت الدراسة إلى أن ظاهرة الدروس الخصوصية تلتهم ١٣ مليار سنويا أو ما يزيد من ميزانيات الأسر المصرية مما أصبح عبئا على كاهل الطبقات الوسطي والدنيا ورغم تبنى كل وزير تعليم مهمة التصدي لهذه الظاهرة لكنه مجرد أسلوب دعائي مع استمرار الواقع على ما هو عليه [٣].

وتشير الأرقام الإحصائية إلى أن ٥٠% من طلبة التعليم الأساسي و٨٠% من طلبة التعليم الثانوي يلجأون للدروس الخصوصية [٤].(ملحق رقم٣)

وهذا تناقض واضح لما يكفله الدستور من مجانية للجميع في ضوء التأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري الواحد، حيث أن هذه النسب الأرقام تجعل من القدرة المالية المعيار الأقوى للحصول على أعلى الدرجات وبالتالي فقد يحرم منها أبناء الأسر التي تعجز عن تحمل نفقاتها، مما يؤدى إلى بروز واقع اجتماعي طبقي يصعب معه تحقيق ما أقرته دساتير الدولة ومواثيقها الرسمية فيما يتعلق بديمقراطية التعليم [٥].

إن الخبرة المصرية خلال الثمانينيات تشير إلى أن الهم الاقتصادي العام، قد انعكس بدرجة اشد على الفقراء، وبدرجة اخف على الأغنياء في مجال التعليم ذلك أن زيادة تكاليف التعليم قد زادت بنسبة ٩٣٤,٢٠% لأفقر فئات المجتمع و٧٢٤,٢% للشرائح المتوسطة و٥٨٩,٤% لأغنى٢٠% من شرائح المجتمع وهذا من شأنه أن يدفع أبناء الفقراء إلى التسرب من التعليم،حتى في أولى مراحله قبل أن يكملها لكي ينضم إلى جيوش الأميين [٦].

---

(١) شبل بدران (٢٠٠٥):مكانة وحقوق الإنسان في التعليم- القاهرة- عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية ط١-ص٥٩

(٢) عفاف جايل (٢٠٠٨): بعض معوقات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية--الإسكندرية العلم والإيمان للنشر والتوزيع -ط١ -ص١٨١

(٣) التعليم ومستقبل المجتمع المدني في مصر(٢٠٠١): دراسة مقدمة من المركز المصري لدراسات وبحوث البحر المتوسط للتنمية- القاهرة ط١ – ص ص٢٣-٢٦.

(٤) اللامركزية من اجل الحكم الرشيد (٢٠٠٤): معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مصر- - القاهرة تقرير التنمية البشرية - ص٧١

(٥) سعيد عبيد مرسى بدر(١٩٩٦): التعليم والفرص المتكافئة- مدخل في سيكولوجية التعليم- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ص ص٩٢ ،٩٣.

(٦) سعيد إسماعيل على(٢٠٠٨):واتعليماه..؟! عالم الكتب - ط١- القاهرة-ص٩

ولم يتوقف هذا الحد عن ثمانينيات هذا القرن بل وامتد إلى ما بعد ذلك، فنجد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦الصادر عن المعهد القومي للتخطيط أن الفقراء لا يستطيعون أن ينفقوا على التعليم بالنسبة للفرد الواحد أكثر من ٣٠جنية مصري في العام، في الوقت الذي يستطيع فيه الأغنياء أن ينفقوا ٩٦جنية وقد تصل النسبة إلى ثلاثة أضعاف [١].

إن ممارسة السياسة الاقتصادية في مصر ونتائجها الملاحقة- خاصة في الثمانينيات وأوائل التسعينات- من تراكم الديون الخارجية، متطلبات دعم السلع الأساسية، والعجز في الموازنة العامة للدولة، وقلة الاستثمارات في قطاع الإنتاج، كل هذه النتائج السلبية لا تنتج صنع سياسة تعليمية قومية تتوافر لها الموارد المالية الكبيرة اللازمة لتمويل خطط وبرامج التعليم التي كان ينشدها صانعو السياسة التعليمية ومتخذو قراراتها [٢].

المحور الثاني:مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر :-

من منطلق أن التعليم استثمار أصيل يشكل القاعدة لكل استثمار آخر، وهو في حقيقته استثمار متجدد ينتقل من جيل إلى جيل، كذلك فهو الاستثمار الأكثر ربحية [٣].

كما أن التعليم حق من الحقوق الإنسانية للأفراد وحاجة من الحاجات الرئيسية للفرد والمجتمع ومسألة توفير التعليم أمر تفرضه متطلبات حاجة المجتمع في التطور كما تفرضه المبادئ الإنسانية العامة. لذا يعد التعليم مجالا خصبا واستثماريا بمعنى الاستثمار في رأس المال البشرى من اجل تحقيق تطور المجتمع ونهضته٠ وبالتالي فان المخصصات التي يتم توظيفها في قطاع تحقق أرباحا لا تستطيع مثيلاتها من تحقيقها في قطاعات أو مجالات أخرى٠

ومما يدعم وجهة النظر السابقة فإننا إذا أخذنا بالعائد الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية الاقتصادية التي يضمنها التعليم على الصعيد الاجتماعي نجد أن اختيار مجال التعليم لتوظيف الإمكانات الاقتصادية فيه وكذلك الإمكانات البشرية هو اختيار ذو مردود اقتصادي واجتماعي عال (٤). يفوق أي خيار آخر لما يسهم به في تقدم وتطور المجتمعات الإنسانية٠

<u>هناك أربعة مصادر لتمويل التعليم في مصر وهي: [٥].</u>

- الميزانية العامة للدولة [التمويل الحكومي]
- ميزانية القطاع المحلى [التمويل الحكومي]
- المشاركة الشعبية
- المساعدات الخارجية

<u>(١)التمويل الحكومى:-</u>

إن التمويل الحكومي ومصدر هو مصدر التمويل الأساسي في معظم دول العالم متقدمها وناحيها الرأسمالية منها والاشتراكية بالنسبة للتعليم العام،ويتفاوت حجم ما تسهم به الحكومة في تمويل التعليم من دولة لأخرى حسب نوع التعليم ومستواه [٦].

وأنه يمثل جزء من الخطط الخمسية للتنمية فلقد تراوحت ميزانية التعليم في العقد الأخير ما بين ٢.٣مليار جنية إلى ١٦مليار جنية في العام الدراسى١٩٩٩/٩٨ [٧].

---

(١) المرجع السابق- ص ص١٠-١١
(٢) نهى حامد عبد الكريم(٢٠٠٩): صنع القرار في السياسة التعليمية ط١ ـ القاهرة- الدار المصرية اللبنانية- ص٤٦
(٣) فؤاد بسيونى متولي(١٩٨٩): مجمل تاريخ التعليم- الإسكندرية-دار المعرفة الجامعية-ص ٢٢٥
(٤) ياسر خالد سلامه(٢٠١٠): اقتصاديات التعليم- ط١ ـ عمان ـمركز الكتاب الجامعي-ط عمان-ص ١٤٨
(٥) رفعت عزوز(٢٠٠٩): اقتصاديات وتمويل التعليم-ط١، القاهرة، طيبة للنشر والتوزيع-ص١٤١
(٦) رفعت عزوز اقتصاديات وتمويل التعليم ـ المرجع السابق-ص١٤٢
(٧) صلاح الدين المتبولى(٢٠٠٣): التربية ومشكلات المجتمع ـ الإسكندرية دار الوفاء للنشر ـ ص١٥٠

ثم وصل الإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي في مصر إلى ٢٢.٢مليار في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ثم ٢٢.٧مليار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ثم ٢٠.٧مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦اى انه تراجع عكس المتوقع منه. وهذا بالطبع ما يبرهن على انخفاض ميزانية التعليم في مصر وانخفاض معدل الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي فلقد كانت تمثل هذه النسبة ٥% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ثم وصلت الى٤,٥%عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بينما ينبغي أن تكون على الأقل ٦% كما اشارت اللجنة الدولية للتعليم للقرن الواحد والعشرين والمعرفة باسم [لجنة ديلور] بأنه يجب أن تخصص كل دولة على الأقل نسبة ٦%من الدخل القومي للتعليم٠ فان ميزانية التعليم في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١/٢٠١٠هى ٨,٤٦ مليار جنية مصري بنسبة ٤,٣% من الإنفاق العام وهى ثلث التعليم العالى١,١% وثلثان التعليم قبل الجامعي٣,٢% [١].

وهذه النسبة في مقابلها ١٥,٤ مليون تلميذ في منظومة التعليم العام قبل الجامعي حسب إحصاءات ٢٠٠٧ ثم تزايدت الي ١٨,٦٣ مليون تلميذ عام ٢٠١١ / ٢٠١٣ (عدا التعليم الأزهرى).

يتضح مما سبق أن مخصصات التعليم قبل الجامعي في مصر اقل من أي قطاع آخر في الدولة بالرغم من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وكثافة الفصول والملتحقين بهذا القطاع كما هو موضح بالجداول في الملاحق عكس ما هو في معظم دول العالم التي تعتبر التعليم قبل الجامعي هو الأولى بالعناية لان كل الدراسات التي تمت في اقتصاديات التعليم تؤكد على أن العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي اكبر بكثير من العائد من الإنفاق على التعليم الجامعي،وان مشاركة الشخص بأمواله في التعليم الجامعي أمر مقبول أكثر من مشاركته في الإنفاق على التعليم قبل الجامعي الذي هو المنبع الرئيسي للتعليم الجامعي هذا بجانب تضاؤل دور الحكومات في توفير مكان لكل طفل في المدرسة بالمجان [٢].

إن ٩٣% إلى ٩٥% من الاعتمادات السنوية للتعليم قبل الجامعي في مصر تتجه إلى الباب الأول(الأجور والمرتبات والمكافآت)بينما لا تحظى النفقات الجارية ونفقات التشغيل عموما سوى على٥%الى٧% من هذه الاعتمادات[٣].
الاعتمادات[٣].

وكرد فعل طبيعي لضعف مخصصات التعليم وعدم كفاءة العملية التعليمية كنتيجة لهذا التدني، ظهرت آراء بعض المستثمرين بان قطاع التعليم من قطاعات الأنشطة الجزئية الصغيرة والتي يمكن للقطاع الخاص أن يدعمها ماديا بجوار الدعم الحكومي لها وذلك من باب تخفيف العبء عن كاهل الدولة، ولكن في نفس الوقت فانه قطاع استراتيجي وحيوي غاية في الخطورة والأهمية بحيث يكون التدخل الخاص فيه بضوابط وقواعد لاتمس ولا تخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة والعدالة الاجتماعية ولا تضرب الهوية والشخصية القومية.

- أن جميع دول العالم الآن تطالب بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم مما يسهل تحقيق عدالة اجتماعية عند التوظيف حتى لا يقوم على أساس من الطبقية اللامساواة في الفرص الوظيفية [٤].

كما أن هناك علاقة جدلية بين التعليم وتقارير التنمية البشرية بالنسبة لأي دولة في العالم، فعلى سبيل المثال نجد أن مصر طبقا لتقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٣فى المركز ١٢٠من أصل ١٥١ دولة تسبقها بكثير ومنها دولة غير بترولية مثل إسرائيل التي جاءت في الترتيب ٢٢ودولة صغيرة مثل البحرين جاءت في المركز ٣٧، ولقد ارتبط التراجع المصري

---

(١) صلاح الدين المتبولى- التربية ومشكلات المجتمع المرجع سابق- ص١٥١

(٢) احمد جمال الدين موسى(٢٠٠٤)- إصلاح التعليم في مصر- الإسكندرية-مؤتمر إصلاح التعليم في مصر- ديسمبر -ص ١٨٠

(٣) عبد الخالق فاروق(٢٠٠٨)- كم ينفق المصريون على التعليم-ط١، القاهرة- دار العين للنشر-ص١٨٨

(٤)Torsten Husen(١٩٩٣):- education and global concern- pergamon press- Sweden- page ٦

هذا بالتراجع في المستوى التعليمي عالميا وفى الترتيب المتأخر أيضا في مستويات الحرمان والفقر البشرى حيث مصر تمثل الدولة رقم(٥٥) من أصل(٨٥) بلد أكثر فقرا في العالم [١].

وفي دراسة لمركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالأهرام على صفحته على شبكة الإنترنت

تعد مصر من أدنى بلدان العالم في الإنفاق العام في هذا المجال (التعليم)، حيث تشير بيانات البنك الدولي على صفحته الرسمية على الانترنت إلا أن متوسط الإنفاق العام على التعليم العام ٣,٥% في منطقة اليورو و٤,٥% من الناتج المحلى الإجمالي في الدول الغنية بصفة عامة، كما بلغ ٥,٤% من الناتج المحلى الإجمالي في الدول متوسطة الدخل ونحو ٤% في الدول ذات الدخل المنخفض.

كما بلغ هذا المعدل ٢,٥% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الدول العربية بما يعنى أن مصر ودول الشرق الأوسط من اقل الدول في الإنفاق على التعليم العام في هذا المجال .ولكن يستثنى منه سوريا والتي وصل الإنفاق هناك ٩,٤% من الناتج المحلى وتونس ١٠,٧% والمغرب ٥,٥% وكوبا ٣,١٣%.[٢]

وتكمن مشكلة التمويل الحكومي للتعليم العام في الجمع بين مسألة كفاية التمويل" كون التمويل كافيا لضمان تحقيق الأغراض التعليمية"وبين قضية العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية والقضاء٠ بالتالي على التفاوت في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث والأغنياء والفقراء وبين الريف والحضر وغيرها من الشرائح الاجتماعية المختلفة [٣].

ومن الواضح خاصة في دول العالم النامي أن تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية جنبا إلى جنب مع كفاية التمويل الحكومي للتعليم قبل الجامعي مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد. فحتى المخصصات المالية المقدمة من الحكومات في الدول النامية لقطاع التعليم بها لا يعبر عن اهتمام كاف للعملية التعليمية أو النظام التعليمي خاصة وان معظمها- أي هذه الميزانيات- لا يتجه للاستخدام الأمثل في تحسين التعليم [٤].

صعوبات جودة التعليم

- **الصعوبة الأولي:-** يتمثل في الأزمة التربوية الكامنة في تزايد الطلب الاجتماعي على التعليمي مقابل محدودية قدرة النظم التعليمية في هذه الدول على مقابلة هذا الطلب، فالزيادة السكانية المطردة في الدول النامية والفقيرة تبنى على فكرة التعليم الإلزامي وتزايد القناعات بين كافة شرائح المجتمعات بضرورة التعليم، والاهتمام بعوامل الجودة في التعليم، كلها أسباب تؤدى إلى هذه الأزمة [٥].
- **الصعوبة الثانية:-** إن منهج الإصلاح التدريجي الذي تعتمد عليه المجتمعات الإنسانية تستند إلى العديد من الإجراءات التي تستهدف تذليل المعوقات المادية أمام تحقيق مجانية التعليم. إن الدراسات التي تهتم بمعرفة ماذا كانت المجانية التي يقرها القانون وتنادى بها المؤتمرات والدساتير لا تلقى أهمية كبيرة للوصول الفعلي والحقيقي لمدى التقدم الذي تحرزه في هذا المضمار.

إنها تقف عند حد إصدار القوانين المنفذة والمنظمة لعملية المجانية إي دون أن تحاول معرفة التقدم الذي تم إحرازه في اتجاه هدف المساواة أمام الفرص التعليمية المتاحة [٦].

---

(١) احمد حجى (٢٠٠٤): تطوير التعليم في زمن التحديات - القاهرة- مكتبة النهضة المصرية- ط١-ص١٣٩

(٢) - World bank (٢٠٠٧) Improving quality, Equality in the education sector. Arab republic of Egypt- education sector note, draft version, April ١١, p. ٢٤. وكذلك UNESCO (٢٠٠٩), p. ٧٠

(٣) شبل بدران، فاروق البوهى(٢٠٠١)- نظم التعليم في دول العالم-القاهرة- دار قباء للنشر- ص٣٧.

(٤)world bank financing of education- Philip w-jones- library of congress- ١٩٩٢- page٢٥٧

(٥) ibid p.٤٠

(٦) يوسف صلاح الدين قطب،شبل بدران(١٩٨٦)- الديمقراطية والتعليم في مصر- مؤتمر رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية بالأهرام-ص١٢٤

ومن الواضح هنا أن الدعم المقدم من جانب الحكومة للتعليم له أهمية خاصة للتعليم قبل الجامعي والذي هو نقطة ارتكاز وبداية نهضة تعليمية تنموية في أي بلد ولكن يجب أن يكون دعما فعالا ومؤثرا في تحقيق جودة التعليم والارتقاء به والمنتج النهائي من هذه المنظومة.

وتوجد ثلاثة عوامل تبرر الدور الرئيسى من جانب الحكومات فى صقل ودفع عجلة النهضة التعليمية- و الإلزامية المجانية- :-

١- الوفورات الخارجية Lexernaltities: وهى المنافع والمزايا التي توجد طالما كانت المنافع الاجتماعية social benefits التي تأتى من التعليم تفوق المنافع الخاصةprivate benefits التي يحصل عليها الأفراد وعلى ذلك فان تقديم الدعم للتعليم من جانب الحكومة من شأنه أن يؤدى إلى الاستغلال التام للمرافق والإمكانات التعليمية سواء المادية أو البشرية منها (١).

٢-تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص:(equal opprtunities)

وذلك من خلال توسيع وتعميم دائرة الالتحاق بالتعليم (٢). وجعل التعليم وفرص الإلتحاق به متساوية أمام جميع الطلاب دون التفرقة أو تميز من أي نوع ولا شان في ذلك للمكانة الإقتصادية والاجتماعية للطالب.

٣- انتشار ظاهرة وفورات الحجمeconomics of scale فى التعليم:

وعلى ذلك فان حسن استغلال الوفورات ومن ثم تخفيف تكلفة تعليم الطالب مما يتطلب تقديم دعم كبير من جانب الحكومات وعلى ذلك فان تقديم دعم قوى من جانب الحكومات للتعليم يعتبر أمر ضروريا لتحقيق العدالة والكفاءة والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية واقتصاديات الحجم الكبير (٣).

-هذا ويؤثر على الإنفاق العام على منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر عدة عوامل من أهمها:-

١- السكان ٢- الطلب الاجتماعي على التعليم ٣- الأوضاع الاقتصادية

وسوف يتم تناول كل عامل من العوامل السابقة بشئ من التفصيل:

١-الزيادة السكانية:-

إن النمو السكاني المتلاحق والذي تشهده بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع شعوب العالم النامي أكثر منها في أي مجتمعات بشرية أخري إنما هذا التزايد السكاني لا يقابله تزايد في النمو الاقتصادي في هذه الشعوب النامية مما يمثل تحديا بارزا لهذه المجتمعات على كافة الاصعدة.

تعاني مصر كدولة نامية من ارتفاع متزايد في معدلات المواليد وهذا ينصرف على التركيب السكاني حيث ارتفاع نسبة صغار السن دون الخامسة عشر إلى ٤٠% في مقابل ٢٥% في الدول المتقدمة مما ينجم عنه عدة مشكلات أهمها ارتفاع الضغط على الموارد والإعالة وانخفاض متوسط دخل الفرد والإسكان والتعليم (٤).

ويبلغ معدل النمو السكاني في مصر ٢,٨% سنويا ويعد ذلك من اعلي المعدلات في العالم، إن هذا التسارع في معدلات النمو السكاني إنما تؤثر بشكل مباشر على العدالة الاجتماعية وينزل بمستوى الأجور ويقلل فرص التحاق الفقراء بالمدارس.

---

(١) محمد محروس إسماعيل(١٩٩٣)- اقتصاديات التعليم- الأهرام الاقتصادي العدد٦٧سبتمبر -مكتبة الإسكندرية-ص١٧

(٢) صلاح الدين المتبولى(٢٠٠٤)- التعليم للجميع في الوطن العربي- دراسة تحليلية- الإسكندرية - دار الوفاء -ص٢٠

(٣) محمد محروس إسماعيل- اقتصاديات التعليم- مرجع سابق-ص١٧

(٤) فاروق عبده فليه(١٩٩٧): التربية والتنمية في الدول النامية مدخل لنظرية التشغيل الكامل- القاهرة- مكتبة زهراء الشرق-صـ صـ ٣٤-٣٥

وينتج ذلك من خلال الفرق بين المواليد والتي تبلغ نسبتها ٣٥%، والوفيات والتي تبلغ نسبتها ٨% وقد أدى تقدم وسائل العلاج والعناية بالصحة إلى تخفيض أعداد الوفيات ولم يقبل ذلك انخفاض في أعداد المواليد مما أدى إلى زيادة أعداد السكان [١].

وبالتالي انسحب ذلك على قدرة الأنظمة الحكومية في تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن التعليم والإلزام جنبا إلى جنب مع جودة هذا التعليم وكفاءته.

٢ -زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم:-

زاد الطلب الاجتماعي على التعليم نتيجة طبيعة العصر الذي نعيش فيه حيث اقترن فيه التعليم بالحياة بل قد يمثل شرطا أساسيا من شروطها، وذلك حتى يستطيع الإنسان العيش وسط هذا الإعجاز الضخم لنتائج المعرفة سواء تمثلت في كلمة مكتوبة أو آلة معقدة عليه أن يتعلم استعمالها (٢) حيث يسهم التعليم في التقدم الاجتماعي، والتطور السياسي للمجتمعات وذلك من خلال عدة عمليات وهي: [٣].

١-التعليم يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتهم وتنميتها وذلك لزيادة مهارتهم وزيادة دخولهم.

٢-التعليم يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة الذهن إلى تقبل التغير والاستعداد له.

٣-التعليم يغير من القوى الحافزة على الابتكار والمبادأة.

٤-التعليم يساعد القطاعات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكاناتها وقدراتها وتطويرها لتحسين مستواها.

٥-التعليم يزيد الإحساس بالحرية والحفاظ عليها والنضال من اجلها.

٦-التعليم يساعد على تطوير القيم الاجتماعية والثقافية واثرائها.

٧-التعليم يدعم الانتماء السياسي للوطن والدولة ويحافظ على وحدة اراضيها.

وقد حدثت عدة تغيرات مجتمعية في مصر كان لها اكبر الأثر في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، حيث كفلت ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م حق التعليم مجانا وذلك من اجل المساواة الاجتماعية، وأعقب ذلك صدور دستور عام ١٩٥٦م، ثم الميثاق الوطني عام ١٩٦٣م، وبيان مارس عام ١٩٦٨م، دستور ١٩٧١م، وقد أصبح التعليم من خلال ذلك حقا تكلفة الدولة في المرحلة الابتدائية لجميع الأطفال مجانيا في مراحله المختلفة [٤] ثم جاء ديسمبر دستور ٢٠١٢. ليقرر في المادة [٨٥] الفصل الثالث [الحقوق الاقتصادية والاجتماعية]:

" لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية وإلزامي في مراحل التعليم الأساسي وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخري هذا وتشرف الدولة على التعليم بكل أنواعه وتخصص له نسبة كافية من الناتج القومي وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها

---

(١) ليستر ر. براون، هال كين(١٩٩٥): السكان وكوكب الأرض- تقيم طاقة الأرض على استيعاب السكان-ترجمة ليلي زيدان- القاهرة -الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية- صـ١٢

(٢) شكري عباس حلمي، محمد جمال نوير(١٩٨٢): تعليم الكبار ودراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامي في إطار مفهوم التعليم المستمر- القاهرة- مكتبة وهبه- صـ٩٣

(٣) شكرى عباس حلمى،امحمد جمال نوير(١٩٨٢): تعليم الكبار ودراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامي في إطار مفهوم التعليم المستمر المرجع السابق، صـ ١٢٦

(٤) عادل عبد الفتاح سلامه(٢٠٠٠): "نظام التعليم في جمهورية مصر العربية:- التربية المقارنة والألفية الثالثة الايدولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد- القاهرة -دار الفكر العربي- صـ ٥٢٤

بخطة الدولة التعليمية وأهدافها وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج [١]. وهذا ما أكده بشدة دستور ٢٠١٤ في المادة ١٨ لكل مواطن الحق في التعليم وفقاً لمعايير الجودة وهو إلزامي لمرحلة التعليم الأساسي ومجاني بمراحلة المختلفة في جميع مؤسسات الدولة التعليمية وتعمل الدولة علي مد الإلزام إلي مراحل إخري وتشرف الدولة علي التعليم بكل أنواعه وتلتزم بتخصيص نسبة كافية من الموازنة العامة للدولة.

جدول (١)

يوضح تطور أعداد التلاميذ الملتحقين بالتعليم في مصر[٢].

السنة	العدد الكلي للتلاميذ
١٩٧١/٧٠	٤١٩٤٧
١٩٨١/٨٠	٨٣٣٦٤
١٩٩١/٩٠	٢٠٣٠٧٣
١٩٩٨/٩٧	٢٥٩٦١٨
٢٠٠٠ /٩٩	١٦١٦٩٠٠
٢٠١٣ /٢٠١٢	١٣٨٨٤٣٤٢

SOURCE: UNESCO, STATISTICAL YEAR BOOK ANNUAIRSTATIRTIQU AUARIO-ESTADISTICO, (UNESCO PUBLIRHING, BERNAN PRESS, PARIS, ١٩٩٩). +كتاب الإحصاء السنوي وزارة التربية والتعليم أعداد مختلفة.

فتعكس معدلات التزايد في أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس في التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر كما في الجدول السابق (رقم ١)، تعكس زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم في ظل ثورة المعلومات وتحول العالم إلى قرية صغيرة جعل الشعوب الفقيرة تدرك أهمية التعليم في تحقيق مستويات أفضل للمعيشة [٣] فنجد تزايد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي في مصر قد كانوا عام ١٩٧٠ ٤١٩٤٧ ثم قفزت الأعداد إلى ٢٠٣٠٧٣ عام ١٩٧٠ بمتوسط زيادة سنوية حوالي ١٤,٣% ثم وصلت الأعداد إلى ١٦١٦٩٠٠ عام ٢٠٠٠لتتزايد إلى ١٣٨٨٤٣٤٢ طالب عام ٢٠١٣ وهذا يؤكد على زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم انبثاقاً من الحراك الاجتماعي ودخول مفاهيم السوق وآليات العرض والطلب في المدركات الاجتماعية والسياسية خاصة عقب الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري.

ومما ساهم في دفع عجلة القيد والالتحاق بالتعليم قبل الجامعي في مصر عدة تشريعات كفلت من وجه أو آخر ولو بعض المجانية وتحقيق تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية٠

حيث كفلت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حق التعليم للجميع مجانا من اجل المساواة الاجتماعية ثم دستور ١٩٥٦ والميثاق الوطني ١٩٦٣ وبيان مارس ١٩٦٨ ودستور ١٩٧١ كلها أكدت على حق المواطن المصري ي التعليم وإلزام الدولة بمجانيته في مراحله الإلزامية الاولية٠

---

(١) دستور مصر ديسمبر(٢٠١٢) المادة ٥٨ الفصل الثالث- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(٢) -SOURCE: UNESCO, STATISTICAL YEAR BOOK ANNUAIRSTATIRTIQU AUARIO- ESTADISTICO, (UNESCO PUBLIRHING, BERNAN PRESS, PARIS,كتاب+ الإحصاء السنوي وزارة التربية والتعليم أعداد مختلفة

(٣) رمضان أحمد عيد(١٩٩٤): تطوير التعليم في المرحلة الأولي في ضوء تطبيقات التعليم في الدول النامية- التعليم في المرحلة الأولي واتجاهات تطويره- القاهرة- مكتبة النهضة المصرية- صـ١٠٧

وهذا يؤكد زيادة معدلات الطلب الاجتماعي على التعليم وبخاصة في ظل ثورة المعلومات وتحول العالم إلى قرية صغيرة جعل الشعوب الفقيرة تدرك أهميته في تحقيق مستويات أفضل للمعيشة

٣ - الأوضاع الاقتصادية:-

إن الظروف الاقتصادية التي تمر بها بلد ما في حقبة زمنية معينة تؤثر وبشكل فعال ومباشر على الإستراتيجية والخطط التعليمية به إذ أن العلاقة تبادلية التأثير والتأثر بين الاقتصاد من جهة والتعليم من جهة أخرى ٠

لقد بدأ الاقتصاديون ينظرون إلى اقتصاديات التعليم على أنها استثمار في الموارد البشرية، وبالتالي بدأوا يقيسون العائد الاقتصادي من التعليم بنفس الأدوات والوسائل التي يقيسون بها العائد لأي مشروع استثماري [١].

جدول (٢)

المؤشرات الاقتصادية لمصر ودول المقارنة (٢٠١١)[٢]

البلد	الناتج المحلي الاجمالي بالدولار ٢٠١١
مصر	٥١٨.٩٧٦ مليون دولار
كوريا الجنوبية	١.٥٥٤.١٤٩ مليون دولار
الهند	٤.٤٥٧.٧٨٤مليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥.٠٩٤.٠٢٥مليون دولار

يتضح من هذا الجدول أن G D P هو أحد الطرق لقياس حجم اقتصاد وذلك عن طريق حساب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة ويتضح أن كوريا الجنوبية أكبر الدول في الناتج المحلي مما ينعكس علي اهتمامها الكبير بما يخص التعليم علي كافة المستوات ، أي أن الناتج المحلي له تأثيرة علي الخدمات التعليمية ومدي جودتها.

أن مؤشر التنمية البشرية HUMAN DEVELOPMN هو مؤشر يتم وضعة من قبل الأمم المتحدة ليوضح مستوى معيشة الشعوب في العالم وأتي مصر في الترتيب ١١٢ وفق هذا المؤشر في حين أن كوريا الجنوبية وهى الأكثر سكانا من مصر تأتي في الترتيب ١٢ وفق هذا المؤشر [٣]

لقد مر الاقتصاد المصري بعدة تطورات وتغيرات فمصر قبل ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ كانت تحت نظام رأسمالي ومع صدور قانون الإصلاح الزراعي ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة للاقتصاد المصري قامت على تمصير البنوك وشركات التامين عام ١٩٥٧ وصدور قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ وما تبعها من إنشاء القطاع العام٠

---

(١) فاروق شوقي البوهي(٢٠١٣): التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم- مرجع سابق-صـ ٧٩

(٢) ملحق قائمة الدول حسب الناتج المحلي متاح في/ ar. Wikipedia.org/ wiki

(٢) UNDP , " HUMAN DEVELOPMEMT report ٢٠١٣" available in , http://hdr.undp.org/en/content/humn-development-report-٢٠١٣-accessin٢-٩.

وشهد مطلع السبعينيات من القرن السابق تطور جديد للاقتصاد المصري من حيث تحوله إلى اقتصاد السوق الحر وما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي [١].

وقد ظهر في ذلك عدة وجهات نظر من حيث النظرة إلى الإنفاق على التعليم، فهل هو إنفاق استهلاك، أم إنفاق استثماري ؟ فأصحاب وجهة النظر الاستهلاكية يرون أن التعليم يعتبر خدمة عامة من الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع إلى أبنائه لذلك يعتبر نوع من الاستهلاك الجماعي أما أصحاب النظرة الاستثمارية فيرون أن التعليم يسهم مباشرة في التنمية الاقتصادية لأنه يعد العنصر البشري للمساهمة في الإنتاج وزيادته٠ وهناك اتجاه أخر يجمع بين وجهة النظر الاستهلاكية والاستثمارية وذلك من خلال نظرة الإنسان إلى التعليم[٢].

ويعتبر هذا الانتعاش في الاقتصاد المصري حدث عرضي حيث بدأ معدل النمو في الهبوط مرة أخري في نهاية عقد السبعينات، وبداية عقد الثمانينات، وقد ترتب على ذلك عدة محاولات لإصلاح الاقتصاد المصري والتي بدأت في منتصف الثمانينات عندما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تحول مصر تدريجيا إلى الاقتصاد الرأسمالي وبيع القطاع العام، ولكن رد الفعل المصري لم يكن على المستوى المطلوب من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك قام البنك الدولي بتقليل ما يقدمه لمصر من قروض،وقد صاحب في ذلك انخفاض في أسعار البترول الذي اعتبر في ذلك الوقت احد أهم الصادرات المصرية٠ بالإضافة إلى انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج [٣].

وتبع ذلك قيام البنك الدولي بوقف القروض لمصر في العامين ١٩٨٦/١٩٨٧، ١٩٨٧/ ١٩٨٨، وقد صاحب ذلك تعثر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الدولة في عام ١٩٨٧. واخذ حجم الدين يتزايد حتى وصل إلى ٥٢,٧ مليار دولار عام ١٩٩٠[٤]. وقد انخفض هذا الدين عام ١٩٩١ إلى ٤٠,٧ مليار دولار نتيجة حرب الخليج وإلغاء ٧ مليارات دولار من قبل دول الخليج من مديونية مصر لديها وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء ٦,٧ مليار دولار ديون عسكرية على مصر[٥].

وكان في محصلة الظروف الاقتصادية السيئة التي عاشت فيها البلاد قبل البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي وفي مراحله المختلفة حتى الآن خفض الاستثمار العام في التعليم حيث بلغت نسبة ميزانية التعليم من جملة الميزانية العامة للدولة ٤,٨% فقط عام ٢٠١١ في حين انها كانت في عام ١٩٩٠م ٥,٧% ووصلت إلي ٤,٩% عام ٢٠١٤م ولم يقتصر الأمر على التعليم فقط ولكن الصحة أيضا وغيرها من مجالات التنمية الاجتماعية٠ لذلك توجد كثير من الأسر الفقيرة التي لا تستطيع أن تتحمل عبء المصروفات المدرسية وخاصة أن دخل هذه الأسر لا يتناسب مع متغيرات العصر ولذلك ازدادت نسبة التسرب من المدارس وزاد معها عمل الأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض[٦].

من الجداول (٤،٣) يتضح أن الدولة هي التي تتكفل بتوفير التعليم لجميع التلاميذ في سن الإلزام ولتحقيق ذلك يجب توفير الإمكانيات والمتطلبات المادية اللازمة للعملية التعليمية من قبل الدولة٠

---

(١) كمال حامد مغيث(١٩٩١): التعليم وسياسة التكيف الهيكلي- رسالة دكتوراه غير منشورة- القاهرة - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية- صـ ٧

(٢) أحمد إسماعيل حجي(١٩٩٦): التعليم في مصر- ماضيه وحاضره ومستقبله- مكتبة النهضة المصرية- صـ ٣٧٤

(٣) مني قاسم(١٩٩٧): الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية-الدار المصرية اللبنانية للنشر- القاهرة- صـ ١٤٦-١٤٧

(٤)مني قاسم(١٩٩٧): الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية- مرجع سابق : صـ صـ ٢٢-٢٣

(٥) المرجع السابق- صـ ٢٤

(٦) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (١٩٩٢): التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام- القاهرة- صـ ٥٥٢

جدول (٣)

يوضح تطور نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم العام قبل الجامعي في مصر[١].

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٤
النسبة %	%٥,٧	%٥	%٤,٥	%٤,٩

جدول (٤)

يوضح الإنفاق الحكومي علي التعليم قبل الجامعي بمليون جنيه[٢].

السنة	٩٠-٩١	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠١٣-٢٠١٤
المبلغ	٤,٦مليار جنيه	٢٢,٢مليار جنيه	٢٢,٧ مليار	٦٢,٤مليار جنيه

ورغم ذلك فان ميزانية التعليم في مصر مازالت دون الحد الكافي لاستيعاب جميع التلاميذ الذين يتزايد أعدادهم عام تلو الآخر والذي يوضح موازنة قطاع التعليم في مصر، وميزانية التعليم قبل الجامعي في مصر، والإنفاق على التعليم من جملة الناتج القومي وهذا التزايد في الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم المحسوبة بالمليون جنيه حيث كانت عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) (٢٢,٢ مليار جنيه) ثم أصبحت (٦٢ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٣) وهذا أدى بالتالي إلى ارتفاع ميزانية المديريات التعليمية من ٤٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢ إلى ٥٥,٤مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وهذا التصاعد إنما يدل على محاولات حثيثة لدعم مجانية التعليم العام قبل الجامعي في مصر والارتقاء به في محاولة للوصول لتحقيق نسبة ٦% من إجمالي الانفاق على التعليم كمعدل عالمي خاصة بعد تصريحات الوزارات المتعاقبة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ومن خلال الجدول رقم ٥ نجد تطور تكلفة الطالب سنوياً بالجنيه حيث تعتبر المصروفات المرتبطة بالتلميذ [كالإنفاق على الكتب والتغذية والمواد التعليمية] ومصروفات تشغيل المدرسة[كالإنفاق على الصيانة والتدريب والمعدات والتسهيلات] من ناحية والمصروفات الرأسمالية من ناحية أخري من أهم البنود التي تنعكس على جودة العملية التعليمية.

جدول رقم (٥) ونسب الطالب للمعلم وكذلك عدد الفصول التي تم إنشائها.[٣].

التعليم	السنة	القيد %	نسبة طلاب/ معلم	عدد الفصول	في العام تكلفة الطالب بالجنية
الابتدائي	٢٠٠٦/٢٠٠٥	%٩٤,٤	٢٤	٤٨٧٢	٩٥٨
	٢٠١/٢٠١١	%٩٥,٣	٢١	٢٧٠٠	١٢٧٧
الإعدادي	٢٠٠٦/٢٠٠٥	%٦٠,٧	١٤	٤٠٠٠	١٥٩٩
	٢٠١٢/٢٠١١	%٩٢,٤	١٨,٧	٢١٠٠	١٥٥٤
الثانوي العام	٢٠٠٦/٢٠٠٥	%٣٢,٨	١٢	٢٩٥٠	١٥٠٦
	٢٠١٢/٢٠١١	%٤٩,٢	١٦	٢٧٨٠	١٦٦٣

(١) تم عمل الجدول بواسطة الباحثة من تجميع الإحصاءات والأرقام من جهاز التعبئة العامة والإحصاء ـ الإحصاء والمتابعة في وزارة التربية والتعليم (أرشيف)WWW.MOV.eg

(٢) تم عمل الجدول بواسطة الباحثة من تجميع الإحصاءات والأرقام من جهاز التعبئة العامة والإحصاء ـ الإحصاء والمتابعة في وزارة التربية والتعليم (أرشيف)WWW.MOV.eg

(٣) النشرة الدورية للمركز القومي للبحوث التاسعة عشر التربوية والتنمية- ٢٠١٢/٢٠١١- القاهرة- صـ ٢٤

أن الإنفاق على التعليم يعد استثمارا للمستقبل لان التعليم شكل من رأس المال البشري وهو بشري لأنه جزء من الإنسان، كما انه رأسمال لأنه مصدر إشباع أو كسب مستقبلي أو كلاهما معا[١] فمن الملاحظ إن مضمون التعليم ليس عملية استهلاك بحته، بمعني إنها لا تكتسب أهميتها من مجرد الحضور في مراحل الدراسة لإشباع الذات، فالنفقات العامة والخاصة توجه إليه من اجل إيجاد أصل إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يأخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل[٢].

ولقد شهد الاقتصاد المصري منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حالة من التراجع العام انعكست على العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥,١% لـ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠ وارتفاع معدل البطالة إلى ١٣%في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة نحو ٩% في نهاية عام ٢٠١٠[٣].

وكل ما سبق من تداعيات اقتصادية إنما تؤثر وبشكل مباشر وقوي على مستوي دخل الأفراد وقدراتهم المادية في الإنفاق على التعليم والاستمرارية فيه نظرا لنسبة ميزانية التعليم من جملة الميزانية العامة للدولة والتي لا تتجاوز ٤,٨% فقط وهي نسبة لا تكفل الحق في المساواة في الفرص التعليمية وتحقيق إلزامية ومجانية التعليم قبل الجامعي على وجه الخصوص وذلك لان النسبة المقررة عالميا يجب ألا تقل عن ٦% من جملة الإنفاق العام لأي دولة على قطاع التعليم بها لضمان مجانيته وجودته

لقد أكد وزير التعليم الحالي أنه تم إطلاق عام ٢٠١٤ عام محو الأمية والتأهيل للتوظيف ومشروع القرائية لـ٤,١مليون طالب واكد أن التعليم قضية أمن قومي وأننا سنحاول الوصول إلي٣٥ طالب في الفصل الواحد عام ٢٠١٧ وأشار الوزير أن ٧٠% من المدارس الجديدة سوف يكون في الصعيد ووجه بحري فهناك خطة مكونة من ثلاثة مراحل سيتم طرحها للنقاش المجتمعي والحوار وتبدأ ٢٠١٤ إلي ٢٠١٧ وهي خطة التغيير والمرحلة الثانية من ٢٠١٧ إلي ٢٠٢٢ والثالثه من ٢٠٢٢ إلي ٢٠٣٠ وتستهدف أكثر من ثلاثة ملايين من غير القادرين علي القراءة والكتابة.

(٢) تمويل التعليم قبل الجامعي (غير الحكومي) :

لقد أدى انخفاض سعر الجنيه المصري وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخول الرسمية والحقيقية للأفراد علي المدى القريب نتيجة للسياسات الانكماشية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لوقت الأطفال المخصص للتعليم وبالتالي ارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية بالنسبة للأسر الفقيرة أكر منها بالنسبة للأغنياء مما يلقي بمسئولية الانفاق علي التعليم لضمان الاستمرارية فيه وتحقيق تكافؤ الفرص الاجتماعية والتعليمية علي كاهل الطالب والأسر[٤].

وهذا لا يتناقض ابدأ إن مؤسسات التعليم لا تعتمد في تمويلها بصورة حصرية على المساعدات الحكومية وحدها أو على الرسوم والأقساط التي يدفعها التلاميذ أو الاثنين معاص. فمن المسلم به عموماً أن للمؤسسات الإنتاجية، في مجملها

---

(١) see: Theodore w. schuLtz , Resources for higher education (١٩٦٨): Aneconmists view the JournaL of political Economy, voL٧٦-N. ٣. may June– ٣٢٩-

(٢) تيودور شولتز" قيمة التعليم العالي في الدول ذات الدخول المنخفضة رؤية اقتصادية في التعليم العالي والنظام الجديد- تحرير بيكاس سانيال، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج –إصدار المعهد الدولي للتخطيط التربوكي اليونسكو - مكتب التربية العربي لدول الخليج – ١٩٨٧ – ص ١٠٧

(٣) وزارة المالية - الموازنة العامة للدولة البيان المالية - القاهرة المطابع الإميرية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣السنة المالية-صـ١٧

(٤) مركز دراسات الدول النامية - تقرير التنمية الشاملة في مصر ٢٠٠٠٠، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ص ص ٩٠-٩٤.

فائدة فى التعليم الإلزامي وقبل الجامعي مما يبرر تحملها لقسط من تكلفته، كما يمكن حفز المجتمع المدنى والهيئات الخيرية إلي تقديم موارد إضافية فضلا عن المعونة الخارجية التي تقدم للدول النامية[١].

الموارد الإضافية لتمويل التعليم العام:

أ- الطلاب

وهو المستهدف الأول للخدمة التعليمية، وقد أدت زيادة الطلاب المسجلين بالتعليم إلي تفاقم أزمة تمويل التعليم بسبب عدم كفاية الدعم الحكومي ولكن الوضع اليوم اختلف حيث يمثل الطلاب أحد المصادر الأساسية في تمويل التعليم، حيث تحدد رسوم مالية لكل طالب حسب نوع التعليم ومستواه يشارك بها الطالب في تمويل الخدمة التعليمية[٢].

إن الحوار الذي يدور في مصر الآن حول مجانية التعليم قبل الجامعي يسير في الاتجاه الخاطئ حينما يجعل الاختيار واقعا بين تعليم مجاني يكون منتجا لمنتج ضعيف وبين تعليم يقوم علي التمييز بين الغني والفقير، والعجيب أن هذا أدي إلي تحقيق هذا التمييز رغم مخالفته الدستورية الواضحة لجعل التعليم حقاً من حقوق الإنسان والمواطنة حيث صارت الدروس الخصوصية وهى - السوق التعليمي التجاري - من نصيب القادرين ومحروم منها الفقراء[٣].

إن مشاركة الطالب وولي الأمر في الإنفاق علي التعليم أو بشكل أدق لكي يحصل الطالب علي حقه - المجاني زعما - في التعليم إنما هو هدر واضح للعدالة الاجتماعية ومبدأ المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية وهذا بالطبع نتاج لضعف القدرة التمويلية الحكومية لهذا القطاع الحيوي والهام الذي هو أمن قومي لأي مجتمع، ونتج عنه مرض اجتماعي طير هو إيجاد طريق أو مسار ملتو للحصول علي التميز والتفوق اجتماعياً وتعليمياً من خلال السوق السوداء وهى الدروس الخصوصية. إن تحمل الأسرة المصرية للنفقات التعليمية لا يرتبط فقط بفكرة المنفعة والاستثمار في رأس مال بشري وإنما يتوقف علي القدرة المادية وحجم الإنفاق والذي يتباين من فرد لأخر ومن ايدولوجيا لأخري.

ولقد بينت الدراسات الاقتصادية إن مساهمة الأسرة المصرية في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، الدروس الخصوصية والقرطاسية المدرسية - تصل إلي ١٥% من دخل الأسرة لتلميذ الصف الثالث الاعدادي علي سبيل المثال لا الحصر[٤].

لقد جاء في استطلاع للرأي العام عن دراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠ عن أن الدراسة (استطلاع رأي حول ظاهرة الدروس الخصوصية) جاءت النتائج مؤسفة حيث أن ٧٣% من الأسر المصرية التي لديها أبناء في مراحل التعليم قبل الجامعي يحصلون علي الدروس الخصوصية وما يقرب من ثلثي السر – التي لديها ابن أو أكثر يحصل علي الدروس الخصوصية – تنفق أقل من ٢٥٠ جنيها شهريا علي هذه الدروس وهذا ما يوضحة الجدولين (٧،٦)

جدول رقم (٦) نسبة الطلاب الحاصلين علي دروس خصوصية وفقاً للمرحلة التعليمية

المرحلـــــة	النسبـــــة
الإبتدائي	%٧٠
الإعدادي	%٨٥
الثانوي	%٧٧

(١) جان كلود ايشر وبتري شوفاليه(١٩٩١) - مستقلبات - مجلد ٢١، العدد٣، ص ٣١٤.
(٢) رفعت عزوز: اقتصاديات وتمويل التعليم، مرجع سابق، ص ١٤٣.
(٣) إبراهيم سعيد - موسم التعليم في مصر متاح في Http://www.Alrbiya.net.views/١٢/٦/٢٠١٠ . ebrahim saied
(٤) رفعت عزوز: اقتصايات التعليم، المرجع السابق، ص ١٤٣.

جدول رقم (٧) نسبة الطلاب الحاصلين علي دروس خصوصية وفقاً لنوع المدرسة[١].

حكومـــــي	خـــــاص
%٧٨	%٦١

ارتفعت نسبة من يحصلون علي الدروس الخصوصية بالنسبة لطلاب المدارس الحكومية من ٤٠% عام ٢٠٠٥ إلي ٦٥% عام ٢٠١٠.(٦٥: ٧٥% طلاب إعدادي, ٧٠% الثانوي, ٧٥% طلاب الابتدائي) [٢].

جاءت اللغة الأجنبية والرياضيات واللغة العربية في مقدمة المواد التى يحصل فيها الطلاب علي الدروس الخصوصية في مراحل التعليم قبل الجامعي .

جاء عدم كفاية الشرح وضمان مزيد من الشرح ٣٩% في مقدمة أسباب تعاطي الدروس الخصوصية من وجهة نظر الآباء والأبناء في هذه الدراسة. ٤٢% من الآباء يرون ضرورة التشديد علي الحضور والغياب للحد من الدروس الخصوصية .

ب- المشاركة غير الحكومية والشعبية في الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي في مصر:

وتتمثل في الهيئات غير الحكومية والأفراد ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وذلك عن طريق التبرعات والهبات في صورة أموال أو أجهزة أو معدات، أو إقامة مبان أو التبرع بالأراضي[٣].

وهذه المشاركة غير الحكومية هى ما نقصد به في العملية التعليمية على وجه الخصوص الجهود الذاتية. وفي هذا الصدد فإن الجهود الذاتية للإنفاق علي التعليم العام - قبل الجامعي - ترمي إلي تعميق وتوسيع دائرة اشتراك كل المعنيين بالعملية التعليمية في تحقيق مجانية التعليم وتوفير مصادر غير حكومية للنهوض به والاستثمار فيه لضمان تمام استيعابه وكذلك لضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك في إطار من التركيز علي ظروف كل بيئة تعليمية واحتياجاتها على حدة.

وغالباً ما تمارس المشاركة المجتمعية في مصر في مجال التعليم من خلال تنظيمات لها صفة الاستمرارية مثل مجالس الإدارة ومجالس الآباء واتحادات الطلاب أو غير مستمرة مثل ورش العمل والندوات والمؤتمرات لقد عرفت مصر العمل التطوعي منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمي يعتمد على مفهوم الخير وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر أكثر من ١٦,٨٠٠ ألف جمعية تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها [٤].

ويشير واقع المجتمع المصري إلي أن هناك بعض الإسهامات لمؤسسات المجتمع المدني في تمويل التعليم وأهمها:

-ساهمت الجمعيات الأهلية في تمويل الأنشطة المتعلقة بمحو أمية الكبار من خلال معلمين أكفاء وبرامج تعليمية معدة جيدا لتناسب الجميع.

-ساهمت الجمعيات الأهلية في تأسيس وتجهيز الأندية التعليمية خصوصاً في دور الحضانة ورياض الأطفال والمكتبات وإنشاء العديد من المراكز للمتسربين من التعليم لتدريبهم حرفياً ومساعدة المدرسة في جهودها التعليمية عن طريق مجموعات التقوية التي تقدم للطلاب مجانا في المدارس.

---

(١)استطلاع رأي حول إنفاق أولياء الأمور علي مستويات المختلفة من التعليم - مجلس الوزراء - مارس ٢٠١٣.

(٢) ملحق الدراسة رقم (٢).

(٣) علي صالح جوهر(٢٠١٠): الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم، مرجع سابق، المنصورة ط١، ص ٣٢٧.

(٣) www.SIS. Gov. EG- ٣٠-١٢-٢٠١٣ .

-تقوم الجمعيات الأهلية بدور بارز في تمويل فرص تعليمية مناسبة للآلاف من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

-تساهم الجمعيات الأهلية بتمويل البرامج التربوية للفئات المهمشة والأكثر احتياجا خاصة في العشوائيات والنجوع والكفور.

إن المشاركة في تمويل التعليم لا تقلل من مبدأ سيادة الدولة لان هدف الجمعيات هو هدف تربوي إنمائي تدعيمي لخدمة الوطن.

ومن خلال استقراء انجازات الجمعيات الأهلية العاملة في تمويل ودعم العملية التعليمية من عام ٢٠٠٠ وحتى الآن والتي حصرتها الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم تبين ما يلي[١].

جدول رقم (٨) [٢].

يوضح مشاركة الجمعيات الأهلية في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر

المحور	عدد الجمعيات	عدد المشروعات	عدد المستهدفين	التمويل
دعم الوظيفة التعليمية للمدرسة	٣٦٨	٨٥١	٢١٨٣٩٨٥	٨٦٠٢٩٣٦٠
دعم الوظيفة التربوية للمدرسة	١٩٢	٤٤٥	٤٦٩٣٥٣	٣٧٤٥٦٨٤٩
دعم الصلة بين المدرسة والأسرة	٢٩٣	٥٧١	٥٦٠٠١٦	٢٧٧٦٧٤٤١
الإجمالي	٨٥٣	١٨٦٧	٣٢١٣٣٥٤	١٥١٢٥٣٦٥٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية ٢٠١٠

:وزارة المالية WWW.mov .eg تقارير لسنوات مختلفة(٢٠٠٠-٢٠١٠).

وزارة التربية والتعليم جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩)- تقرير الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة.

عدد الجمعيات التي ساهمت في تمويل التعليم المصري ٨٥٣ جمعية تولت انجاز ١٨٦٧ مشروعا من الفترة ١٩٩٩ إلي نهاية ٢٠٠٧استهدفت خدمة ٣٢١٣٣٥٤ طالب ومعلم وموجه ومديري مدارس في مراحل التعليم المختلفة وفقا للجدول التالي [٣].

دعم الوظيفة التعليمية للمدرسة من خلال مساهمات ٣٨٦ جمعية قامت بتنفيذ ٨٥١ مشروعا قامت الجمعيات الأهلية بتمويلها بنسبة ٨٠% من جملة التمويل اللازم، استفاد منها ٢١٨٣٩٨٥ مستفيد.

دعم وتمويل الوظيفة التربوية للمدرسة وقد قام بالتمويل هنا ١٩٢ جمعية من خلال ٤٤٥ مشروعا تكلف تمويلها ٣٧٤٥٦٨٤٩ جنيه استفاد منها ٤٦٩٣٥٣ مستفيد.

دعم الصلة بين المدرسة والأسرة وقد قامت ٢٩٣ جمعية بانجاز ٥٧١ مشروع تكلف انجازها ٢٧٧٦٧٤٤١ جنيه وشملت خدمة ٥٦٠٠١٦ مستفيد[٤].

هذا ويبرز الجدول مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في مجال دعم العملية التعليمية وتمويلها عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ اعتمادا علي بيانات الإدارة العام للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم كنموذج من نماذج الشراكة بين الوزارة

---

(١) وزارة التربية والتعليم جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩)- تقرير الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة ص١.

(٢) المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية ٢٠١٠

:وزارة المالية WWW.mov .eg تقارير لسنوات مختلفة(٢٠٠٠-٢٠١٠).

وزارة التربية والتعليم جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩)- تقرير الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة.

(٣) وزارة التربية والتعليم جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩)- تقرير الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة - مرجع سابق ص٢

(٤) هذه البيانات مستقاه من الموقع الرسمي للوزارة علي النت. www.mov.eg

والجمعيات الأهلية.لقد انشأت إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم ـ في يناير ١٩٩٩ واعتمدت بقرار من وزير التنمية الإدارية رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٠[١].

إن مشاركة الجمعيات الأهلية في تمويل التعليم المصري قبل الجامعي وإصلاحه نوع من المشاركة الشعبية في إصلاح التعليم والنهوض به وهذا جهد لا يسعي للربح المادي بل للاستثمار في رأس المال البشري وإنتاج سلعة بشرية متميزة وناجحة.

لقد نظم القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في المادة ١١ عملية المشاركة في تمويل التعليم بأنه يجوز للمحافظ الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم المحلية بعد موافقة وزير التعليم ويجوز أن يتضمن ذلك إنشاء صندوق تمويل محلي بالجهود الذاتية لدعم التعليم [٢].

وإذا كان الواقع المصري الآن يتحدث عن عزوف بعض التنظيمات الاجتماعية والجمعيات الأهلية عن الشراكة في دفع نفقات التعليم أو توفير مخصصات للإنفاق عليه بسبب قصور إمكانات هذه الجمعيات وتحجيم دورها بشكل فعال في العملية التعليمية لضعف السلطة المخولة لها في رد فعل إصلاحي أو تنظيمي مثل: صعوبة الحصول علي أراضي لبناء المدارس أو الفصول أو التعاقد مع خبرات تعليمية للولوج في الحقل المدرسي وغير ذلك من الأسباب، فإن تفعيل الشراكة بين المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) والحكومة من خلال مسألة تملك أسهم محددة في المدارس الحكومية وإسناد إدارة بعض المؤسسات التعليمية الحكومية إلي هذه (المؤسسات المدنية) التي تقع في نطاقها هذه المدارس. تعتبر مداخل جيدة لتفعيل التعاون المجتمعي في الإنفاق علي التعليم وترشيدة[٣].

ويعتبر هذا المنحي ليس حكومياً خالصا وليس استثماريا خالصا إنما هو نمط أو منح تعليمي قائم علي الشراكة بين أطراف المجتمع المدني الفاعلة.

لعل ما حدث في السلفادور عقب الحرب الأهلية (التي أحدثت دمارا رهيبا في كافة مناحي الحياة هناك) فيما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢، قام الآباء في المناطق المعدومة والشديدة الفقر بإدارة المدارس في مناطقهم ودفع رواتب المعلمين وتيسير العملية التعليمية واستخدموا الأموال المقدمة من الحكومة لدفع عجلة التنمية التعليمية، وأصبحت كل مدرسة يديرها جمعية تعليمية محلية أعضاءها من الآباء المنتخبين في اجتماع عام، وفي نهاية العام الدراسي تقوم الإدارة بتقييم أداء المعلمين وذلك لتحديد إمكانية تجديد قوم عملهم بهذه المدارس.

كما أن دولة مثل نيبال نجد أن كل المدارس الابتدائية تقريبا وكثير من المدارس الثانوية قد تم إقامتها وصيانتها بواسطة المجتمعات المحلية. وفي تنزانيا يقوم المزارعون ببناء المدارس الابتدائية وبناء مساكن للمدرسين بينما تقوم الحكومية بامدادهم بمواد البناء[٤].

إن المصدر الرئيسي في إحداث أزمه التمويل والانفاق علي التعليم بل الجامعي ـ علي وجه الخصوص ـ في مصر وذلك بغية تحقيق محانيته وجودته إنما ينبع هذا المصدر من عدة روافد منها:-

ارتفاع كلفة المشروعات التربوية وافتقاد سياسات ترشيد الإنفاق، وغياب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وقصور مشاركة القطاع الخاص والأهلي والمدني في تمويل التعليم، نظرا لأن سياسات التعليم في كثير من الدول العربية (ومنها مصر) لا تعطي القطاع الخاص الفرصة الكاملة والمؤثرة في أمور التعليم إلا في حدود ضيقة.

---

(١) على صالح جوهر: واقع إسهامات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مصر، مرجع سابق ص ٣٢٧.
(٢) القانون ١٣٩ علي الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم ـ قوانين.
(٣) محمد الأصمعي محروس سيلم (٢٠٠٥)ـ الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة، الفجر للنشر والتوزيع، ط١ ، القاهرة ص ٧٥١.
(٤) محمد محروس اسماعيل (١٩٩٣) : اقتصاديات التعليم، الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٩٣/٩/٦٧، ص٣٧.

إن التعليم مسألة مجتمعية لابد وأن يتعاون الجميع في التعامل معها، فالدولة مهما كانت امكانياتها لن تستطيع توفير التعليم الجيدو المتميز للجميع من الراغبين فيه إذن فاشتراك القطاع الخاص والأهلي ومؤسسات المجتمع المدني أصبح توجه لا مفر ومناص شريطة أن يتم ذلك وفق معايير وشروط تقررها الجهات المشرفة والمسئولة عن التعليم في الدولة[١].

بناء علي ما سبق فإن الشراكة المجتمعية مطلوبة وضرورية بل وحتمية من أجل تأصيل فكر وثقافة الربحية المتوقعة من الاستثمار والإنفاق في مجال التعليم .

ج: المساعدات الخارجية:

تلجأ الدولة أحياناً إلي مصادر خارجية لتمويل وإصلاح التعليم وتطويره وتتحمل المنظمات الدولية مثل اليونيسيف والأمم المتحدة والبنك الدولي ومكتب التعاون الخليجي (فتما يخص الدولة العربية) عبئا كبيرا من تمويل التعليم في البلدان المختلفة، يتم هذا من خلال:

١-المنح اليابانية :

فعلى سبيل المثال تقدم اليابان لمصر منحة بدون أي التزام بردها من طرف الدولة النامية المتلقية أي أنها أموال مقدمة علي أساس أنها منح صافية. أما القطاعات التي تغطيها المنح اليابانية فهي بصفة أساسية مجالات ذات ربحية قليلة حيث يكون من الصعب أن تحصل علي قروض، وتشمل هذه المجالات الاحتياجات الإنسانية الأساسية والتعليم الابتدائي والإعدادي والتنمية البشرية، وتقدر هذه المنح بـ ١٣ مليار بالين الياباني عام ٢٠٠٩. إما المعونة الأوربية تبلغ ١٢٠ مليون يورو تتجه ٧,٤٦% من إجمالي المعونة لدعم التنمية المستدامة والموارد البشرية والتعليم والتدريب المهني[٢].

٢-اليونسكو (المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة):-

حيث إن دراسة اليونسكو في إطار منظومة الأمم المتحدة هي بمثابة المحور الأساسي والإطار الرئيسي للتعاون في مجال التربية. وفي هذا الإطار كثيرا ما تقدم اليونسكو مبادئ توجيهية عامة لمساعدة البلدان علي وضع مناهجها الخاصة لتحقيق التعليم للجميع، ولتحديد مساراتها لبلوغ هذا الهدف وغيره. وبرغم لغة التوصيات والنصح التي تتسم بها هذه المبادئ فإن رسالتها واضحة في أن يضطلع كل بلد بمسئولية اختيار المسار الذي يسلكه في سعيه لتحقيق أهداف التعليم وفقا للتعهدات التي يقطعها كل بلد على نفسه[٣].

٣-المعونة الأمريكية لمصر:-

هى مبلغ ثابت سنويا تتلقاه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ حيث أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر تقديم معونة اقتصادية وأخري عسكرية سنوية لكل من مصر وإسرائيل تحولت منذ عام ١٩٨٢ إلي منح لا ترد بواقع ٣ مليار لإسرائيل و ٢,١ مليار لمصر منها ٨١٥ مليون معونة اقتصادية و ١,٣ مليون معونة عسكرية.

وتمثل المعونات الأمريكية لمصر ٧٥% من إجمالي ما تحصل عليه من معونات ومنح دولية كما أن مبلغ المعونة لا يتجاوز ٢% من إجمالي الدخل القومي لمصر وفق وزارة التعاون الدولي.

---

(١) عبد العزيز السنبل(٢٠٠٤): التربية والتعليم في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في سوريا، دمشق، ص ٤٥٢.
(٢) موقع السفارة اليابانية علي الانترنت www.eg.emb-jaban-go-jplalassistance/grant-aid-htm
(٣) عبد الهادي مبروك النجار(٢٠٠٩): صنع السياسة التعليمية، ط١،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص٥٧.

ومن المهم إدراك أن ثمة اتجاها واضحاً منذ أوائل التسعينات لتقليص المعونة الحكومية المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة إلي الدول النامية، وللتحول من المعونات الرسمية للتنمية إلي التجارة والاستثمار، وقد بدأت أمريكا في تطبيق هذا التوجه علي مصر منذ يناير ١٩٩٨ حيث تقرر تخفيض المعونات الاقتصادية اعتباراً منذ عام ١٩٩٩ بنسبة ٥% تقريباً في كل سنة بنحو ٤٠ مليون دولار في كل سنة بحيث تنخفض المعونات الاقتصادية إلي النصف تقريباً بحلول ٢٠٠٩[١].

هذا وتشير بيانات وزارة التعاون الدولي إلي أن إجمالي مدفوعات المنح والمساعدات الأجنبية التي حصلت عليها مصر خلال عام ٢٠٠٧ بلغت حوالي ١٧ مليار دولار، تم توجيه نحو ٧% منها فقط (١٢٠) مليون دولار تقريباً لمشروعات خاصة بالتعليم والحقيقة أن إعطاء دفعة قوية لجهود إصلاح التعليم في مصر خلال الفترة المقبلة يتطلب بالضرورة زيادة فعلية من المنح والمساعدات وتحفظاً في التقديرات فإنه بافتراض أن قيمة هذه المنح والمساعدات ستصل إلي ١٥ مليار دولار سنويا فقط خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ـ ٢٠١٧/٢٠١٦ وهو ما يعادل المتوسط السنوي لقيمة هذه المنح والمساعدات خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧ فإن زيادة حصة التعليم من هذه المنح إلي ١٥% سيعنى زيادة القيمة الموجه للتعليم من نحو ١٢٠ مليون دولار في ٢٠٠٧ إلي حوالي ٢٢٥ مليون دولار أو ما يعادل حوالي ١,٢ مليار جنيه سنوياً بدءاً من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (ملاحظة نصيب التعليم العالي من المنح والمساعدات الأجنبية هو ٣٩% من إجمالي هذه المنح والباقي للتعليم العام في الفترة الإلزامية) [٢].

في برج كايرو سنتر في قلب ميدان التحرير يوجد مقر المعونة الأمريكية يكلله شعار المحبة والتصافح!!

لقد كشف تقرير (المنظمة العربية الأمريكية للمعونة) American Arabic الذي صدر في شهر أكتوبر ٢٠١٢ من أن ١٢٠٠ شركة أمريكية في مصر هي المستفيدة من المعونة الأمريكية لمصر. ولقد جاء التقرير قبل صدور مشروع يطلب فيه بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وعلى رأسهم المرشح الرئاسي السابق جون ماكين يطلبون فيه دعم مزيد من الديمقراطية والحريات في مصر والمناداة بإلغاء قانون الطوارئ ورفع أي رقابة للحكومة المصرية على أي معونات أجنبية، وقد جاء هذا المشروع برقم (٥٨٦) لعام ٢٠١٢، لكن هذه المعونات الأمريكية مشروطة بالسياسة الأمريكية وتوجهاتها تجاه المنطقة ككل ومصر على وجه الخصوص بما لا يضر مصالحها في الشرق الأوسط.

وعلى كل فإن الشروط الأمريكية لإنفاق المعونة هي شروط معروفة نذكر منها:

١-برنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص والذي يجبر الحكومة على شراء منتجات أمريكية ونقلها على سفن أمريكية وربما يكون عمرها الافتراضي قد انتهى وربما تكون معدات مستعملة.

٢-برامج التدريب والابتعاث للأساتذة والخبراء المصريين المتميزين لكي يعودوا إلى أرض الوطن ويصبحوا أبواق رنانة صادحة بالتقدم والرقي الأمريكي.

٣-استقدام الخبراء الأمريكيون في شتى المجالات وعلى وجه التقدير هم حوالي ٢٦٠٠٠ خبير في مصر يحصلون على ٣٥% من قيمة المعونات الأجنبية.

٤-تذهب باقي قيمة المعونة لدعم قطاع الخدمات ولا يقدم منها نقداً إلا نسبة لا تتجاوز الـ ١٠% (الصحة والتعليم)[٣].

---

(١) الموقع الرسمي لهيئة المعونة الأمريكية لمصر. متاح في http/www.marefa.org/ing/index.phpl.

(٢) أشرف العربي(٢٠١٣): كراسات استراتيجية، القاهرة الأهرام الرقمي ص ١ AlAhram.org.eg

(٣)www.alhewaralmotomaden.com/٢٠١٢

جدول رقم (٩) يوضح أكبر خمس جهات مانحة للمساعدات الأجنبية في مصر:

المانح	حجم المساعدات الإنمائية بالمليون دولار	النسبة
١-الوكالة الأمريكية للتنمية	١٢٦,٥٤	%٤٢
٢-الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	١٠٣,١٤	%٣٤
٣-ألمانيا	٢٩,٣٤	%٩,٧
٤-الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٣	%٧,٧٧٠
٥-صندوق أبو ظبي للتنمية	١٥	%٥,٠٦٧

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٢٠١٢وبالرجوع للصدريين(١،٢)

هذا ويتلقى قطاع التعليم في مصر ٦% من قيمة هذه المساعدات أي بمقدار ٥٨,١٠ مليون دولار فقط(١). وهكذا تم تناول للتطور التاريخي لمجانية التعليم المصري قبل الجامعي منذ عهد محمد علي وحتى الآن.عرض من خلال الجداول والإحصاءات الرسمية عن التعليم المصري قبل الجامعي مدى تحقق المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية ووقفت علي حجم الانفاق الحكومي لهذا القطاع التعليمي ومدى كفاءة هذا الانفاق لتحقيق كفاءة وجودة المنتج التعليمي.

وتري الباحثة إن الإعتماد علي المساعدات الأجنبية لدفع قاطرة التعليم والتنمية في مصر لأمر غير مقبول أو منطقي لأن هذه المساعدات كما تم عرضها لا توجه بشكل مباشر لإحداث نقله نوعيه أو تنموية في التعليم علي وجه الخصوص ولكنها لتوجيه السياسات التعليمية حسب الأهواء والسياسات الأجنبية والمنحة والتي بدورها لها أسقاطاتها السياسية فهي تأتي لنا بديونها وأعبائها وتعود مرة أخري للدول المناحة من خلال الشروط السابقة لأوجه الإنفاق لتلك المعونات والمنح.

كما تم عرض مدى المشاركة الشعبية سواء من ناحية الطالب نفسه أو المجتمع المدني في النهوض بالعملية التعليمية وكذلك المساعدات الخارجية والمنح وهل تؤثر ايجاباً علي تمويل التعليم في مصر. وهذا ما يوضحه جدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) مصادر تمويل التعليم العام في مصر:

مصادر التمويل	حجم التمويل
١-الحكومي	%٤,٩
٢-الطلاب	الدروس الخصوصية والقرطاسية أكثر من ٢٥٠ جنيه شهريا حد أدني للطالب الواحد
٣-المعونات	٢٩٦,٩ مليون دولار
٤- الأهلية	١٥١ مليون جنية

إن هذه المحاولات والمصادر لا تعين على تحقيق كامل للمجانية وجودة التعليم دون فوارق طبقية أو اقتصادية لذا يجب البحث عن بدائل ومصادر تمويل جديدة ويمكن من خلال استقراء تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد الوقوف علي بعض المقترحات والبدائل في هذا الشأن وهذا ما ستتعرض له في الفصل التالي.

---

(١)- Organization for Economic Co-operation development Official development assistance definition and Coverage..

(٢)- Steven Radelet, A primer on Foreign Aid, Center for global development Working Paper No. **(٩٢), July** ٢٠١١, P. ٧.

(٣)- Ministry of Planning and international Co-operation development Co-operation report, Cairo, ٢٠١٢, P.P. ١٠١-١٨٦